

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الداخلية بتقديم الأسئلة الموجهة إليه في بداية الجلسة لارتباطه بنشاط رسمي.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 22 يناير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بـ 6 إحاطات المجلس علما بقضايا طارئة. في هذا الإطار، أعطي الكلمة للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس، احنا كنسحبو الإحاطة ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الإحاطة سحبت. الكلمة للفريق الدستوري، إذن سحبت الإحاطة. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي حشي:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بما يواجه نظام التقاعد ببلادنا من تحديات كبرى تتعلق بديمومته وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المستفيدين من المعاش الحاليين والمستقبليين.

لقد كان هذا الموضوع محور جلسة المساءلة الشهرية الأخيرة، حيث كانت ردود رئيس الحكومة صادمة على جميع المستويات. فعلى المستوى المهيج أعلن السيد رئيس الحكومة، وبشكل استباقي وأحادي، عن إجراءات تم الصندوق المغربي للتقاعد قبل اجتماع اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، والتي لها وحدها صلاحية اتخاذ القرار في إطار التوافق.

أما على مستوى الجوهر، فقد تبنى السيد رئيس الحكومة بشكل كامل التدبير التقني للسياسة، حيث اكتفى بسرد إجراءات تقنية صرفة من صميم عمل الإدارة.

لقد تم اختزال إصلاح هذا الصندوق في إجراءات تتعلق بالرفع من الاشتراكات وتمديد سن الإحالة على التقاعد والتقليص من المعاش عبر إعادة

محضر الجلسة رقم 863

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1434 (22 يناير 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد أمين المجلس مشكورا.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على موعد مع الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 38.12 يتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، والمحال على المجلس من مجلس النواب؛

2. مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس النواب، والمحال كذلك على المجلس من مجلس النواب؛

3. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصل 475 من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر بتاريخ 28 جادى الثانية 1382 الموافق لـ 26 نونبر 1962؛

4. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 20 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة المصادق عليه بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 الموافق لـ 3 فبراير 2004.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية طارئة وعلى درجة كبرى من الأهمية، ويتعلق الأمر بالوضعية الصعبة التي يعيش فيها ساكنة المناطق الجنوبية الشرقية للمملكة، من فكيك، الراشيدية، زاكورة، تنغير، ورزازات، طاطا، تنزيت والأقاليم الجنوبية الأخرى، في ظل شح الأمطار والجفاف الذي أثر على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق.

ففي الوقت الذي تشهد مختلف مناطق المملكة -ولله الحمد- تساقطات مطرية وثلجية منتظمة مهمة، فإن ساكنة هذه المناطق لازالت تنتظر ما تجود به السماء من أمطار من شأنها أن تنقذ ما يمكن إقناذه وتعيد الحياة للأنشطة الفلاحية بالمنطقة، خاصة الزراعية وتربية الماشية، في ظل شح كبير وتراجع غير مسبوق للموارد المائية بهذه المنطقة.

إن الأمر، السيد الرئيس، يقتضي ضرورة رفع درجة التأهب واليقظة لمواجهة الأسوأ والتحرك العاجل من طرف كل المصالح الحكومية لدعم وإقناذ فلاحي المنطقة واتخاذ تدابير عاجلة للوقوف إلى جانب ساكنة هذه المناطق التي تعاني من الفقر والهشاشة، زاد من حدتها توالي سنوات الجفاف وساهمت بشكل كبير في هجرة أعداد كبيرة منهم إلى مناطق أخرى، هربا من ويلات الفقر والتهيمش وانسداد الأفق.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاستقلالي، نطالب من هذا المنبر الحكومة باتخاذ التدابير الفورية لمواجهة آثار الجفاف بالمناطق الجنوبية الشرقية، من خلال تعويض الفلاحين المتضررين ودعم الأعلاف بالنسبة لمربي الماشية، وخاصة مادة الشعير والأعلاف المركبة، كإجراء استعجالي لإنقاذ هذه المناطق وإعلان هذه المناطق مناطق منكوبة.

كما نطالب أيضا بالموازاة مع ذلك بضرورة تكثيف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف ساكنة المنطقة في إطار محاربة الفقر والإقصاء ودعم المشاريع المدرة للدخل.

كما نطالب بإحياء مشاريع الإنعاش الوطني بهذه المناطق المتضررة، لمنح فرص عمل مؤقتة لساكنة المنطقة من أجل تحسين معيشتهم ومواجهة التكاليف المادية المتزايدة في ظل الارتفاع المتزايد لأسعار السلع والخدمات.

النظر في وعاء الاحتساب، وهي كلها إجراءات سيكون ضحيتها الموظفين والموظفون المنخرطون في الصندوق.

إن اعتماد هذه الإجراءات ذات الطابع الميكانيكي أبان عن غياب كلي للإبداع السياسي وللقراءة السياسية الواعية التي تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي الهش، من خلال الاجتهاد والتقويم والمواكبة بقرارات جريئة في مجالات أخرى تتعلق بأنظمة الأجور والترقية والضرائب وغيرها، وتحفظ للمنخرطين والمتقاعدين المستوى اللائق للعيش في جميع جوانبه.

إن هذه الممارسة قد أظهرت قصورا في الرؤية السياسية الشاملة، ذلك أن الاستنجد الأعمى بمقترحات الجهاز الإداري يشكل خطرا على العمل السياسي، يتحمل مسؤوليتها السيد رئيس الحكومة الذي يفتخر برقم 107 دون أن يعي أنه يساهم في قتل السياسة وتقهقر الديمقراطية.

إن أية مقارنة للإصلاح، الذي لا نعارضه، لن يكتب لها النجاح إذا لم تندرج في إطار إستراتيجية تضامنية شاملة، تجعل الحماية الاجتماعية ذات أولوية على مستوى الهندسة العمومية عبر تحمل الحكومة لمسؤوليتها كاملة في إبداع نموذج اجتماعي يرفع من الإنتاج ويحفظ العيش الكريم ويضمن العدالة الاجتماعية في إطار الحكامة الجيدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط المجلس علما بقضية طارئة تتعلق بارتفاع أثمان الأسمدة في المدة الأخيرة. فهذه الفترة من السنة الفلاحية هي فترة استعمال الأسمدة، وقد تزايد الإقبال عليها بسبب التساقطات المطرية المهمة، وهو ما استغله الساسرة والوسطاء والمضاربون لفرض الزيادات الكبيرة في الأثمان، حيث ارتفع ثمن القنطار من 250 درهم إلى حوالي 400 درهم، وهو ما يزيد من أعباء الفلاحين، كما يرفع من تكاليف الإنتاج التي يؤدي ثمنها كل الشعب، لتستفيد فئة قليلة من المضاربين ومستغلي الفرص.

وندعو وزارة الفلاحة وكل المصالح المعنية بالتدخل العاجل لإرجاع الأثمان إلى حقيقتها ومحاربة المضاربين والساسرة لحماية الفلاحين وإيجاد كمية لازمة من الأسمدة في السوق في كل مناطق البلاد، مع احترام أثمان محددة ومعاينة المخالفين من الموزعين والتجار.

وشكرا السيد الرئيس.

ثقة مستقبلا تنمويًا زاهرا عنوانه الجهوية الموسعة كاختيار إرادي راقي، وكجواب على الفكر الضال ومخلفات الماضي. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا لكم. الكلمة في نفس الإطار لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أعضاء مجلس المستشارين،

إحاطة فريق الأصالة والمعاصرة اليوم للمجلس الموقر ومن خلاله للرأي العام، تأتي لتسلط الضوء على معاناة أكثر من 500 مواطن من مدينة الزمامرة لا زالوا لم يتسلموا بقعهم وعدم اهتمام وأكثر من طرف "مؤسسة العمران"، هاذ المؤسسة المغول التي تريد أن تعيدنا إلى سنوات الرصاص والجزر والتحكم، ها هي اليوم لازالت مستمرة وكأن لم يكن هناك دستور جديد ولم تكن قطعة مع العهد الماضي، لازلنا نلاحظ وتنتعج التسلط الذي يمارس على المواطنين الضعفاء البسطاء في حصولهم على بقعهم الذين أدوا ثمنها منذ ما يزيد عن أربع سنوات، رغم تدخل السيد عامل الإقليم مشكورًا لعدة مرات، لكن تدخلاته لم تحل المشكل لعدم اهتمام ولا مبالاة السادة مسؤولي العمران.

إخواني زملائي المستشارين،

أطلب منكم أن تفعلوا القوانين المنظمة والمراقبة للحكومة ومؤسسات الدولة من لجن التقصي الحقائق من أجل فتحها لتتبع ما يجري وما يحدث في "مؤسسة العمران" التي كثرت مشاكلها على صعيد ربوع المملكة، لا من الزمامرة ولا مراكش ولا الجديدة ولا مناطق أخرى، مشاكل متعددة كثيرًا. لذا نريد أن نسلط الضوء، وهذا ناقشه دائمًا في لجننا باستمرار معاناة جميع المواطنين مع "مؤسسة العمران".

وشكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد المستشار.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها 21 سؤالًا، 6 منها آنية موجهة لقطاعات الداخلية، الفلاحة، التجهيز والنقل، الطاقة والمعادن، التشغيل، التضامن والمرأة، و15 سؤالًا عاديًا موزعة على قطاعات الفلاحة، الطاقة والمعادن، التشغيل، العدل والصحة.

ونستهل جدول أعمالنا هذا بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، والسؤال الأول حول وضعية النقل الحضري ببلادنا وبمدينة الدار البيضاء بشكل خاص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي

وشكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا لكم. الكلمة الآن للفريق الدستوري، تفضلوا.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي،

أيها الحضور الكريم،

إحاطتنا، السيد الرئيس، اليوم تخصص أقاليمنا الجنوبية العزيزة، في سياق تحولات كبرى تفرضها المعطيات المرورية التاريخية لما بعد دستور 2011، وكذلك التصور الحكيم الذي جاء به خطاب صاحب الجلالة نصره الله في ذكرى المسيرة الخضراء لـ 6 نونبر 2012، فعنوان هذه التحولات هو النموذج التنموي وأساسا الورقة التأسيسية التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ولا نخفيكم أمرا، فنحن في الأقاليم الجنوبية نعقد آمالا كبرى على هذا النموذج التنموي، وننظر أن تستثمر المشاورات في إطار المنهجية التشاركية لضمان نجاحه، ونحن بكل تأكيد مضامين هذه الورقة واعتمادها كأرضية للنقاش في أفق آكمال التصور الشامل حول النموذج التنموي الذي لا بد أن يعالج المشاكل الراهنة في الأقاليم الجنوبية، متمثلة أساسا في المستويين الاقتصادي والاجتماعي، من شغل للشباب والسكن والصحة والبيئة التحتية والمرافق وغيرها من المستويات الهامة.

وكيفما كان الحال، فنحن في المغرب، شمالا وجنوبا، راكنا رصيذا هاما في الممارسة الديمقراطية والآليات التي تتيحها على مستوى النقاش والتشارك في تدبير المواضيع المجتمعية.

ونحن كذلك نخطى بمؤسسات حقيقية باختصاصات قوية وواضحة المعالم، وهو ما يجعلنا دائما قادرين على رفع التحديات وإنجاح الرهانات، ولأجل ذلك سنرسي نموذجا تنمويًا سنفتخر به جميعا وستكون في صلبه الوحدات الترابية المنتخبة ديمقراطيا وبكل شفافية، لا تلك الوهمية والصوربة التي توجد على أرض الحمادة، والتي ليس لها من دور ولا أهداف إلا بيع الضلال ودق طبول الفتنة والشتمات، هذه الوحدات الترابية وأساسا القروية منها كنفاريتي والحوزة واجديرية، التي تلعب هي وسكانتها أدورا حاسمة وحقيقية على أرض الواقع دفاعا عن مصالح الوطن وتوجهاته الكبرى بكل إخلاص وتفان، لا بد من تعزيزها بكل الإمكانيات اللازمة من أجل إنجاح انتقالها بسلاسة إلى النموذج التنموي العصري المأمول.

وختامًا، لحمة الشعب بالعرش كانت وستظل دائما رابطة تنتج الملامح، وكما بالأمس كان الاستقلال والمسيرة الخضراء، فالיום سنستشرف بكل

متجه إلى الحكومة، هل للحكومة أن تنظم النقل في المدن؟ هل للحكومة أن تحل محل اختصاصات المجالس؟ أعتقد أنه لا، لكن لها دور. وباش ما نقاوش يعني تعطيو لهاذ المشكل واحد النوع ديال الضباية، خصنا نكونو صرحاء ونقولو بأن النقل الحضري يعرف مشاكل، المشكل امين جايا؟ أولا النقل الحضري لا يمكن أن يمول نفسه بنفسه، سواء كانت وكالات، سواء كان يعني نقل الخواص، سواء كان نقل في إطار ديال التدبير المفوض، لأن هذا معروف أن لا بد شي واحد تيعاون. كين الطلبة، ما يمكن ليهومش يخلصوا (Le tarif) العادي، كين هاذ الساكنة اللي كنهضروا عليها والفقيرة واللي بعيدة إلى طلبنا لهم أنهم يخلصوا الثمن الحقيقي، فنصدقو يعني كنبطبو أشياء أكثر من الواجب. إذن كين هاذ القضية ديال التمويل.

كين المشكل الثاني وهو التوسيع ديال المدن، والدار البيضاء اعطيتوها كمثل ومزيان، يعني ما بالكم المدينة اللي كتوسع بـ 500 و700 هكتار سنويا، كيف ما كان يعني الناقل إلى ما كانتشاي عندو الإمكانيات باش يمكن له يواكب ويتبع ويشري ويتجهز راه ممكن له شاي يوصل.

هاذ الشي كله غير باش.. ما نتقولشاي بأن مبررات، هذا باش نقول بأن المشكل معقد، والآن نحن فعلا بصدد مراجعات، خصوصا في الدار البيضاء، وكنعاود نركز على الدار البيضاء لأن هي والرباط من المدن الكبرى اللي اخذناها كنموذج لإعادة النظر والتفكير في مراجعة هاذوك العقد مع التدبير المفوض، وفي البحث عن الإمكانيات الحقيقية، راه الدار البيضاء هي المدينة الوحيدة وبالله حتى 2008 اللي تخلق فيها يعني وكالة ديال التقنين أو ديال المراقبة ديال المخطط ديال النقل الحضري.

لا يمكن أننا نسيرو النقل الحضري في المدن الكبرى بالهيكل ديال المجالس اللي هي موجودة، إلى ما كانتشاي هناك آليات يعني مخصصة لهاذ الشي، إلى مكابنشاي التفكير مسبقا لمخططات اللي يمكن نعرفو كيفاش غادي يكون التنقل، أشنو هما الخطوط اللي غادي تكون في الخمس سنوات الماجية، في العشر السنوات الماجية، وهذا ما نحن منكبين عليه.

إضافة بالطبع إلى الإعانة اللي كتعطيها الدولة، ما ابغيتش نهضر على الصندوق ديال الدعم ديال النقل، ما ابغيتش نهضر على 150 مليون درهم اللي اعطينها للدار البيضاء وكذلك للرباط لمساعدة هاذ الوكالات اللي موجودة الآن أو يعني شركات ديال التدبير المفوض وسنقى نشتغل هكذا ولكن راه كين الآن مراجعة في إعادة النظر في هاذ المرفق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير المحترم على ردكم الذي لمسنا منه الغيرة الوطنية

لتقديم السؤال، فليفضلوا مشكورين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

إن موضوع سؤالنا اليوم للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية يس جانب النقل الحضري وما يكتسيه هذا الموضوع من مشكل أو من أهمية قصوى في النظر إلى الساكنة وبالخصوص ساكنة المدن الكبرى، فإذا اختار الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية مدينة الدار البيضاء كنموذج، فتعتبر الدار البيضاء من أكبر المدن التي يتكاثر فيها الازدحام، خاصة عندما يتعلق الأمر بأوقات الذروة، حيث نجد تكدسات من المواطنين وتعطيل لأشغالهم في غياب تام عن عين تسهر على حمايتهم والتخفيف من معاناتهم، معاناة مع الحياة، معاناة مع تكاليفها، ومعاناة كذلك عند خروجهم من أماكن عملهم.

سؤالنا هذا سيبقى مترددا على جميع الألسن مادامت الحكومة لم تبت بتا صريحا وفعليا وميدانيا في هذا المشكل، فلا يكفي أن نطرح سؤالاً ويبقى الجواب يتراكم أو الجواب في خبر كان، فيجب الانقلاب على مشاكل الساكنة، سيما وأن الساكنة وأن الشعب المغربي الآن يتطلع إلى ما هو أحسن، بعدما صوت على الدستور وبعدها كانت إصلاحات، وبعدها رفعنا شعار المحاسبة، وبعدها رفعنا شعارات كبيرة تجعل أن المواطن المغربي يشرب إلى آمال وإلى مستقبل نظيف، غير أننا عندما ندخل إلى صلب الواقع، نجد أنها مجرد أقوال وليست أفعال.

فالمواطن المغربي اليوم الذي يأخذ وسيلة النقل الحضري يبقى مصدوما، أولا الوضعية ديال الهياكل اللي هي فيها هاذ الحافلات وضعية تسيء وتسيء إلى سمعة البلد وإلى جاليتها، إضافة إلى التأخرات والازدحامات حتى أصبحت الحافلة وكرا للتسكع والانحراف وللتهب مما يفقد الساكنة اطمئنانها وأمنها.

سؤالنا موجه إلى السيد المحترم وزير الداخلية، ما عسى الحكومة أن تفعل اليوم مع تكاثف الساكنة ومع الازدحامات ومع وضعية الحافلات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال، تفضلوا

السيد الوزير.

السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة عندما نتحدث عن النقل الحضري في المدن، وخصوصا في المدن الكبرى، يجب ربما أن نكون صرحاء، أشنو ابغينا بالضبط؟ سؤال

اللور، وتقولو صافي الأمور راه غادي تمشي، لا راه العقد فيه يعني واجبات ديال كل واحد، وراه فيه المراقبة، وراه فيه التتبع، وتيخصو إدارة قوية وتيخص مراقبين أقوى، ونحن كإدارة وصية مستعدين نساعدو الجماعات، مستعدين نكونو، مستعدين نساعدو ماليا ابحال اللي احنا نتقومو به، وتقومو بدراسات مع مكاتب خصوصية، ولكن ما يمكنشاي نمشيو للتدبير المباشر، ما يمكنشاي نخلو محل المفوض.

ولهذا، على محال ما ابغيتش نطول في هاذ الباب، نقول كذلك أن مثلا لما كنهضرو على الدار البيضاء والرباط ما ننساوشاي بأن راه الحكومة هي اللي مولت تقريبا يعني الطراموي في الدار البيضاء وفي الرباط، هي اللي الآن كتبحث كيفاش يمكن يكون اندماج ديال وسائل النقل كلها على الصعيد ديال المدينة لأن هذا ما يمكنشاي نجرؤوه.

إذن هناك تعاون ما بين الجماعات الكبرى والإدارة الوصية لأن هذا تيمم جميع الساكنة وتيخصنا فعلا نخرجو بنماذج اللي تكون في المستوى ديال التطوعات ديال بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه معايير توزيع حصة الجماعات المحلية من حصة الضريبة على القيمة المضافة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، ربما هاذ السؤال تطرح عدة مرات داخل هاذ القبة، وبطبيعة الحال ابقى ديمًا الجواب أو الحلول لهاذ المشكل بعيد عن الواقع. فكتعرفوا، السيد الوزير، على أن الحصة ديال الجماعات المحلية من حصة الضريبة على القيمة المضافة هي ديال 30%، بطبيعة الحال منذ 1985 ما تم شي زيادة في هاذ النسبة المتووية، واحنا كنعرفو على أن هناك جماعات اللي كنتفتقر إلى واحد العدد ديال الأشياء باش يمكن لها تتطور.

فكان الاقتراح آنذاك منذ سنوات ديال واحد الزيادة ديال 1% سنويا باش يمكن هاذك الجماعات الصغرى خصوصا نزيكو لها هاذك (Le budget) ديالها، باش يمكن لها تسير هاذي ديالها.

بطبيعة الحال احنا ما كتقولوش على أن هاذ 30% ما شي مورد اللي هو مهم، بل هو مورد مهم ولكن كتطلبو بالزيادة ديالو بطبيعة الحال، وبطبيعة الحال كتعتبرو أن هاذ المورد هو لتدعيم الإمكانيات ديال هاذ

الصادقة والصراحة الكبيرة المعهودة فيكم السيد الوزير. غير أنني أتساءل ومعني تتساءل معظم شرائح المجتمع المغربي، خاصة التي تأخذ وسيلة النقل كالحافلة، قلم، السيد الوزير، أن الجماعات هي المسؤولة واحنا كنعرفو أن وزارة الداخلية هي الوصية، وما كنا نطرح هذا السؤال على سيادتكم لو لم نعرف أن وزارة الداخلية هي الحاكم والأمر النهائي في هذا المجال.

أقول أن التدبير المفوض تشوبه عدة شوائب من الغموض ومن المحسوبة ومن غمض عينيك هذا ديالنا وهذا ماشي ديالنا، هاذ الشفافية اللي خاصنا نشوفوها، خصها الشارع يلمسها، خص المجتمع يعرفها، خصنا نعرفو أننا نتخدمو بلادنا بكل شفافية وبكل صراحة.

احنا معكم، السيد الوزير، احنا مستعدين أننا نديرو يد في يد كغارية باش نصلحو البلاد ديالنا، ولكن ملي كنجيو كنعرفو بعض العوائق أن هاذك السيد اللي دفتر التحملات فرض أنه يشري حافلات جديدة ما يمكنش أنا خرجت من الخدمة وجيت ناخذ الطوبيس ولقيت راسي أنني جلست ساعة وأنا معطل لأن الطوبيس ما خدامش أنه وقع فيه عطب، ما يمكنش هاد الشي يتكرر، الأعطاب راه يمكن تكون ولكن ما يمكنش تتكرر يوميا، وإلى كان في الليل، في الليل هي فرصة لانتشال بضائع الناس وحاجياتهم.

احنا نتقولو أننا خاصنا تفكير بعيد وهاد التفكير البعيد هو الدور ديال الحكومة، الدور ديال الحكومة اللي خاصها ما تبقاش ترفع شعار فقط ولكن تدوز للملموس، خص الشعب المغربي يعرف أنها معه وأنها كتجاوب للطموح ديالو والتطلعات ديالو وفق التوجهات السامية لجلالة الملك نصره الله، احنا خاصنا نخدمو بلادنا وتعاونو، ما يبقاش الانفرادية في القرار، كل واحد تدير اللي ابعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لم يكن.. لا يختلف، أنا لما قلت بأن راه ماشي الدور ديال الحكومة، ماشي أن الوصاية تنمصل من دورها، ابغيت نقول بأن راه وصل واحد الوقت وهاذي ربما مناسبة هاذ المراجعة الآن اللي احنا مقبلين عليها ديال العقود، هاذ الفترة اللي مقبلين عليها على قوانين جديدة للجماعات المحلية، على الجهوية، وصل الوقت أن كذلك المجالس تعرف فين كتخط رجلها، لأن اللي مطروح وهاد الشي راه تتعرفوه، السيد المستشار، وتتعرفوه كنا، أن في هاذ الميدان ديال التدبير المفوض، عندما نوقع على العقد تترجعو

الجماعات، فيها جزء تيتعطي على حسب القدرة الجبائية، لأن كين جماعات اللي عندهم الجبايات، وكين اللي ما عندهاشاي وكين جزء آخر كيتعطي على التشجيع لاستخلاص الجبايات، لأن كين فعلا ناس اللي كيديروا جهود وكين اللي ما كيديروهش.

أما الجزء الثاني فهو مخصص لما هو تقريبا استثنائي، إما مصاريف مشتركة بحال الحالة المدنية، إما إعانات للجماعات القروية لتحمل ذاك القسط ديالها في الكهربية القروية وفي الماء، إما للمشروع الكبرى التي تنجز في الجماعات أو لبعض الإعانات بحال اللي هضرت على Tramway وهضرت على النقل وإلى غير ذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا للسيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

طبعا كنشكروكم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم، وخاصة هاذ المقياس كما أشرت، السيد الوزير، أنه هو كيتعمل ربما على العدد ديال الساكنة وكذلك على المساحة، وخاصة أن هي بعض الجماعات عندها المداخل باش كنعطي لها طبعا الأولوية باش كتزيد توظف هاذ المسائل هذا في الميزانية من أجل التسيير وكذلك ديال الدعم، وخاصة بالنسبة للعالم القروي والحاجيات من مستشفيات إلى غير ذلك، وتقديم كذلك العمل اللوجستيكي لتقديم خدمة ديال المواطنين في واحد ظروف اللي هي وجيزة واللي تكون معقولة.

طبعا احنايا كنبطبو بأن باش تكون هاذ الزيادة أو رفع الزيادة من 30%، وكما قلت أن ما كتنكرهش أنها تكون حتى لـ 50% أو حتى 40%، هذا طبعا كيرجع لأهمية الدور اللي كتنقوم به الجماعات ومن خلال هاذ الصندوق، السيد الوزير، اللي بعض الأحيان ما كيستوفيش الحاجيات الضرورية والمتعلقة أحيانا بالاستثمارات.

وهاذ الاستثمارات اللي كنعود على الدولة بالمنفعة وغادي نمشيو ههنايا نرجو على سبيل المثال على واحد المشروع ديال واحد أكبر مقاول مثلا اللي في الدار البيضاء اللي كيعد الاستثمار ديالها 280 مليون ديال الدرهم، وبها 1000 ديال اليد العاملة مكونة ومؤهلة في قطاع ديال الصياغة ومن هاذ الألف هاذو فيهم، السيد الوزير، 200 ديال حالة ديال الإعاقة اللي هما مؤهلين متميزين.

هاذ الاستثمار هذا كامل كيقف على واحد 300 ديال متر ديال

الجماعات باش تقوم بالمهام الموكولة إليها قانونيا بطبيعة الحال. غير الأمر الذي دفعنا باش نسألكم اليوم، السيد الوزير، وهو عن المعايير الموضوعية اللي كتنشوفوها المعتمدة في توزيع هذه الحصة، وكذا عن تطور توزيع هذه الحصة حسب الجهات والأقاليم، وكذلك إشراك الجمعيات الوطنية لرؤساء الجماعات المحلية في تقديم مقترحات التوزيع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

بادئ ذي بدء يمكن لي قول لك أن الزيادة حتى أنا معك، أنا ما نكرهشي أنها تكون زيادة عندنا كتنا. على أي حال لكن خصنا كذلك نكونو موضوعيين وواقعيين أن ربما ليس هناك زيادة في النسبة ولكن هناك زيادة في الحجم سنة بعد سنة، والحمد لله اللي كان لما كان سنها 30% هذاك الحجم ما شي هو اللي كين اليوم.

كيفها كان الحال هنا كذلك ربما غادي نرجع للمرحلة اللي تنعيشوها، غادي نرجع للمرحلة ديال تقديم ديال المشاريع ديال الجهوية المتقدمة وديال الجماعات المحلية، اللي الدستور وتنزيل الدستور تيفرض علينا إعادة النظر كذلك في التمويل، في الجبايات، في التوزيع ديال الموارد، مع العلم أن ما هو معمول به دوليا يعني راه معروف وهو محاولة يعني تقريبا ثلث/ ثلث/ ثلث، ثلث للدولة، ثلث للجماعات الكبرى وهي الجهات، وثلث للجماعات الأخرى، مازال ما وصلناش لهاذ الشيء ولكن هذا السعي.

الآن كيف يتم التوزيع؟

ربما هاذي يعني الحالة الفريدة اللي الشروط ديال التوزيع والمعايير ديال التوزيع يعني هي محددة بمنشور، ولكن هاذ المنشور عندو خصوصياتو، بحيث أن هو المنشور الوحيد اللي جاء وتدرس في البرلمان في اللجنة في البرلمان ووقع عليه الاتفاق في البرلمان، وخرج هذا المنشور، لأن عادة القوانين هما اللي تيخرجوا من البرلمان، ولكن نظرا للثقل والحساسية ديال هاذ التوزيع يعني وقع عليه الاتفاق، هذا ما تعينش أن ما خصوصياتي يتراجع، هاذي مناسبة كذلك، نحن نحضر لمرسوم الذي سيعطي حسب البرنامج الحكومي اللي غادي يعطي الكيفية ديال التوزيع وغادي نديرو التقييم والمراجعة.

غير ابغيت نذكر بما هو موجود اليوم، أشنو هو اللي موجود؟ عندنا حصتين اللي كنعطيها للجماعات، الحصة الأولى اللي كتمثل تقريبا 70% وهي مخصصة للفوارق، للتفاوت، فيها واحد الجزء جزافي كيتعطي لجميع

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

سؤالي هو امتداد لتدخل الزميل في الفريق الاستقلالي السي عبد السلام البار حول هاذ الموضوع هذا، وبالتالي غادي يكون تدخل ديالي هو غادي نحاول نوضعو كتعقيب عوض سؤال لأنه السؤال سبقتي الزميل وطرحو.

السيد الوزير المحترم،

المسألة ديال النقل الحضري في العالم وفي الدول المتقدمة والدول اللي تتحترم نفسها واللي عاطية لهاد القطاع هذا أهمية خاصة وتتعرف القيمة ديالو والوقع ديالو على الساكنة بشكل عام، فهي كندعم هاذ القطاع يعني ما كاينش شي دول، واتما درتو إشارة وقتلو بأنه النقل الحضري ما يمكنش يميز نفسو بنفسو، وبالتالي لا في الوكالة ولا في الخواص وبالتالي تيصعب الأمر التعامل معه.

نقطة فين عندنا احنا اللبس هنا، علاش تنطرحو السؤال؟ هو كان غياب ديال واحد السياسة واضحة ديال الحكومة وخصوصا في الجلسة ما قبل الأخيرة فاش كان السيد رئيس الحكومة، فريق الأصالة والمعاصرة دار مقترح لأن دائما السيد رئيس الحكومة تيقول أنا اعطوني مقترحات باش يمكن لي نشغل ونعمل معكم ولى كانت إيجابية ولكن احنا درنا مقترح وما كاين حتى شي رد فعل، لأن عندنا دراسة للواقع ديال النقل الحضري في المغرب، وعندنا مقترحات في هذا الشأن من أجل تطويره وتحسين مردوديته وكذلك كيفاش يمكن الإقلاع به ويكون في المستوى الراقي ديال بلادنا، وما يكونش واحد الثقل على المواطنين.

كذلك كان عندنا تعديل، كفريق الأصالة والمعاصرة، في القانون المالي الأخير، وترفض لنا، ويتعلق بصندوق خاص بالنقل الحضري في المغرب. السيد الوزير،

نأكد واش كاينة إستراتيجية واضحة لدعم النقل الحضري بالمدن؟ ما نعولوش على الجماعات المحلية، اتما الآن تتعاونوا تؤكدوا بأنه ما كايناش استقلالية... إلخ، والجماعات المحلية ما متحكماش في الموارد المالية ديالها... إلخ.

وبالتالي، الاعتماد على الجماعات المحلية في هاذ الإطار من هنا حتى 50 سنة وربما أكثر ما غاديش يعطي نتيجة، إلى ما تدخلت الدولة بسياسة واضحة وإستراتيجية واضحة، والتجربة ديال Tramway هي بكل صراحة كانت ناجحة، ولكن التخوف اللي عندنا لأن المغرب ما فيش غير الرباط والدار البيضاء، كاين مدن أخرى وخصنا نكونو سابقين، ما نتسناوش حتى يصعب علينا باش ندوزو Tramway وتكبر المدن وتولي عندنا مشاكل كبرى في التحديث ديالو وفي الأشغال... إلخ.

الآن ما عندناش رؤية واضحة في هاذ المجال، وبالتالي تنبغومك تطمئنونا، السيد الوزير، على النقل الحضري بالمدن وكذلك على الدعم،

الطريق باش تكون الولوج ديالها لهاد المقولة.

فلهدا، كنتلبو أنه يكون الدعم بالضرورة لهاد الجماعات اللي ما كتستوفيش على هاذ الإمكانيات اللي كتوقف على واحد الحاجة اللي كتعود بالنفع للمصلحة ديال المواطنين ويكون الاستفادة بالنسبة لهاد المقولة واللي غنكونو ككتفخرو بها إن شاء الله في المستقبل اللي حقيقة عندها حتى مركز ديال التكوين وديال التأهيل داخل هاذ المقولة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن احنا متفقين في هاذ الباب لأن الغاية من هاذ التدخل ديالنا وهاذ التوزيع ديال الحصة من الضريبة على القيمة المضافة هو فعلا لأن مازال الجماعات ما وصلوشاي لذلك المستوى اللي فعلا يكونوا متحكمين كلهم في نفس المستوى متحكمين في المداخل ديالهم لأن كنعساو أن الاستقلالية، وخصوصا اللي هي مطلب أكثر في السنوات المقبلة، الاستقلالية ديال المجالس وديال الجماعات أنها تكون فعلا راسخة، والاستقلالية ما يمكن لها في القرار ما يمكن لها تكون إلا بالموارد إلى كانت فعلا يعني الاستقلالية ديال الموارد.

بالطبع الجماعات كلها غير متساوية في الإمكانيات ديالها، من هنا جاء من باب التضامن جات هاذ القضية ديال التوزيع ديال الحصة بعدة معايير، وتدخل فيها هاذ الحالات الاستثنائية اللي اهضرتو عليها.

لما اهضرت على المشاريع الكبرى، راه يمكن يكون مشروع صغير والجماعة ما عندهاشي باش تقوم به ولكن كيعرقل مشروع آخر، هذا اللي كيخلي واحد النوع ديال الليونة في التصرف في ذلك الجزء الثاني اللي اهضرت عليه ديال الضريبة على القيمة، وكيفما كان الحال الآن الفرصة مواتية باش يمكن لنا نعيدو النظر ونفكرو أكثر في الطريقة ديال المساعدة ديال الجماعات، خصوصا الصغيرة منها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه النقل الحضري ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

راه قلت لكم بأن الآن دخلنا في المرحلة ديال التفكير، ديال التقييم، ديال الدراسات اللي قمتا بها وتتقومو بها الآن مع البنك الدولي، باش يمكن لنا فعلا تكون عندنا واحد الرؤية، أولا شمولية ثم مجزأة، مدينة بمدينة، راه ما كايين ما أصعب أكثر من النقل الحضري في مدينة كبرى، لأن لما تنهضرو على التوسيع ديال المدينة تنهضرو على (Les infrastructures)، على البنية التحتية، ولكن ما نساوشاي البنية الفوقية (Les superstructures) وهي النقل، إلى ما كانشاي يعني النقل ديال المواطنين راه مستحيل تكون شي تنمية.

فلهدا، نحن الآن واضعين واحد العدد ديال الآليات، ما ابغيتش ندخل في التفاصيل ديال أشنو اعطينا هنا؟ أشنو تعطيو هنا؟ وأشنو الدراسات؟

الآن اللي هو مهم وهو أن خص الجماعات مع الوزارة الوصية نجلسو ونديرو التقييم لما هو موجود، لأن التسيير المباشر ما اعطاش، ذاك الشي ديال العقود ديال الخواص ما اعطاش، لأن لما يكون المسألة متعلقة بالثمن، وحتى التدبير المفوض راه كايين عندو محاسن ومآسي خاصنا نجلسو وتقيموها، ونزيدو القدام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب، تفضلوا آستاذ.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غادي نمرؤ على المسائل اللي ذكرها الزميل ديالي، والفكرة ديالنا احنا كفريق اللي الأفكار اللي جبنها في القانون المالي غادي نحاولو ما أمكن.. لأن الإشكال هو ما قلتوه في الأخير، السيد الوزير، هو دراسة الإشكالية والإخوان اعطوا النموذج ديال الدار البيضاء، اعطوا النموذج ديال الرباط، بدأت المسألة بالوكالة ومن بعد الوكالة جاء تحرير القطاع، دخلوا الخواص ومن بعد تم التجميع، ما جلسوش الناس المسؤولين، ذكرتي الجماعات المحلية والوزارة، وحتى واحد ما سول اعلاش كان المشكل؟ لأن إلى قيمنا المراحل بثلاثة غادي نقولو بأن الوكالة والخواص كانوا أحسن من هاذ الوضع اللي كيعيشوه الناس دابا، اعلاش؟ حتى واحد ما تيتحمل، اشكون اللي كيتحمل المسؤولية في هاذ الفشل؟ باش نقولو (qui fait quoi)، اشكون؟

احنا كترجعو لمبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة"، اشكون اللي وصل قطاع النقل مثلا في الرباط لهاذ المستوى؟ الناس ملي كسولوها كيقول لك أودي الوقت ملي كانوا الخواص كنا مرتاحين، لأن الخطير، السيد

لأنه خصو يدعم كالمواد الاستهلاكية في المغرب كيف ما تندعمو السكر والبتترول... إلخ، خصنا ندعمو النقل الحضري لأنه راه عندو تأثير مباشر على الجيب ديال المواطنين.

اشكون اللي تمشي في النقل الحضري؟ هما الضعفاء والبسطاء والطبقة الكادحة، أما اللي مسك عليهم الله راه عندهم وسائل النقل الخاصة دياهم، وبالتالي تيبقى النقل الحضري من القطاعات الواجب على أية حكومة أنها تدعما وتكون عندها سياسة واضحة واستباقية في هاذ المجال. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل، السيد المستشار، أنا كنت في البداية غادي نطلب نضمو هاذ الأسئلة بجوج، ولكن ما منها باس لأن فعلا هناك تكامل، غير باش نقول بأن ربما الوقت ما كانش تيسر باش نتوسعو أكثر ونكونو يعني نعرفو اعلاش تنهضرو كلنا ونتفقو.

بالفعل عندما كنتقول بأن الجماعات والدور ديال الجماعة والمسؤولية ديال الجماعة، ما تقولشي أن تيصخصها تحط الفلوس، لأن كايين جماعات اللي يمكن لها وكايين اللي ما ميكنهاش وكيف ما كان الحال الفلوس راه تنعرفو بأن الميزانية كلها واحدة.

أنا نتقول وهي أن ما تتخلصاي على المراقبة لأن المراقبة والتتبع والمخططات مستحيل أنها تكون من الرباط، اليوم تنهضرو على اللامركزية، تنهضرو على اللامركز، إلى ولينا غنسيرو هاذ القطاعات اللي هي خصوصية يعني من الرباط، راه ما غتمشاش نهائي، ولكن فعلا كايين واحد العدد ديال المسائل اللي خصنا نطرحوها ونتفقو عليها، كايين قضية ديال الإعانات، أشنو هما الإعانات؟ فعلا راه النقل الحضري راه معروف أنه مستحيل أنه يكون يعني اللهم إلى ابغينا نديرو شي نقل آخر اللي غادي يكون الزبون تيأدي الثمن الكامل.

ثانيا، خصنا نعرفو فعلا التخطيط والمخططات، والمدن ماشي بحال بحال، عندنا الآن أكادير راه فيها التدبير المفوض بدا في 2010، عندنا فاس راه كذلك انطلق فيها، ولكن راه كل مدينة عندها خصوصيتها وعندها حالتها، إنما كيقاوا الخطوط العريضة والمبادئ الموحدة.

الآن احنا تنشتغلو على هاذ الشي، كايين الصندوق ديال الدعم ديال النقل الحضري ديال 200 مليون درهم سنويا اللي فعلا تتقومو بالدراسات تتعاونو بعض الوكالات اللي هي عندها خصاص، ولكن هاذ الشي هذا كله

مازال هاذي راه احنا ابديناها، راه تتعرفوا وهضرتوا على تمارة والرباط، كايين المجموعة ديال الجماعة ديال الرباط وديال تمارة اللي احنا تنساهمو معهم كذلك باش يمكن فعلا ناخذو هذا نموذج اللي يمكن له يتعمم.

المسألة الثانية كذلك اللي هي مهمة وعندك الحق اللي اهضرتي على أية وسيلة نقل؟ لأن فعلا في المدن نظرا للتطور الديموغرافي، نظرا للتوسع السريع، يجب أن يكون واحد التوحيد ما بين وسائل النقل، ما يمكنش لنا نهضرو على الطوبيس بوحده، و Tramway بوحده والطاكي بوحده، اليوم تبيخص فعلا في الرؤية الشمولية يكون واحد الرؤية مندمجة، أشنو هو الوسائل كلها ديال النقل الحضري، ونعطيوها الإمكانية ديالها باش يمكن فعلا ما نطيحوشاي في ذلك الشي ديال العشوائى وهذا تمشي في "الهوندا" وكذا، اليوم الطاكيسات راك كتعرفوا المشكل ديال الطاكيسات الكبرى، راه ما يمكنش لهم يخدموا غير على برا، ما ابقاش، إذن هذا كله راه احنا نتفكرو فيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. أستسمح المجلس المقرر لأرحب باسمكم بأولا "جمعية جسر الثقافة" القادمة من مدينة تازة، ثانيا "مؤسسة نور المناهل الخصوصية" بالقنيطرة، ثالثا فرع "المنظمة المغربية للكشفة والمرشدات" بالقنيطرة، مرحبا بكم.

ونمر إلى السؤال الموالي، أي السؤال الرابع، موضوعه القيمة المضافة للبطاقة الوطنية البيومترية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد القلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم. السادة الوزراء المحترمون، إخواني المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم، السيد الوزير المحترم، قامت مصالح الأمن الوطني مشكورة بإعداد بطاقة وطنية للتعريف بيومترية، تحمل مواصفات جديدة إلكترونية تمكن المواطن المغربي من الاستغناء عن العديد من الوثائق الإدارية خلال معاملته مع الإدارة العمومية، كقصد الاضداد وشهادة السكنى وشهادة العمل.

فبالإضافة إلى أن الحصول على هذه البطاقة يتطلب مجهودا كبيرا، لا من إدارة الأمن الوطني ولا كذلك من المواطن، أضف إلى ذلك المصاريف الإضافية وقيمة التبر، إلا أن المدة الزمنية التي تصل أحيانا إلى شهر من أجل الحصول على هذه البطاقة، تكون محطة انتقاد لغالبية المواطنين والمواطنات.

لذلك، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، من تغيير البطاقة الوطنية

الوزير، هو أنه هاذي خطيرة أن المغاربة ماشي فئران تجارب، راه هذا هو الخطير، لأن كنجربو فيهم الأفكار.

احنا دابا نعطيك مثال بين الرباط وتمارة، الناس كتركب في أي حاجة، اللي لقاتها كتركب فيها، في حين أن احنا مواطنون وكنعرفو أشنو، من قبل واحد 5 أو 6 سنوات ما كانت هاذ المشكل، خرج دابا مع السابعة ديال العشية غتلقى المغاربة مليونين، كيركبوا في أي حاجة، كايين واحد الإنسان عندو "هوندا" مؤمن على البضائع وهاز البشر في حالة الحادثة ذاك الشي كلشي امشى على عينو ضبابية، هذا هو الخطير.

خاصنا نعرفو اعلاش فشلت العملية، اعلاش ملي كنا مرتاحين مع الوكالة، إذن كايين النمو الديموغرافي، غادي نقولو كايين النمو الديموغرافي، المدن كبرت، دزنا للخواص، هذا اللي جمع الخواص ودار هاذ الفكرة. اعلاش؟ منين جابها وعلاش فشلت؟ هذا هو السؤال، وهذا هو اللي خاصكم تمشيو فيه، السيد الوزير، المعنيين كلهم وكل متدخل سواء.. أنا كنسمع الناس يتقول لك أسيدي الخواص مستعدين أنهم يشتغلوا ويشتغلوا بوتيرة أحسن من هاذ الشي اللي كايين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار، تقريبا ابغيت نقول لك أنا قابل إلى هاذ الخواص يشتغلوا يرجعوا، راه المشكل اللي تطرح، وهو أن لما يكون التنافس راه خص الشروط ديال التنافس، الشروط ديال التنافس ماشي نقول لي، أجي للتنافس ولكن ما تطلعش الثمن، ما تطليشاي المصاريف ديالك، خليك دبر لراسك، سير وسع أنا كنوسع ب 50 كيلومتر ولا 100 دبر لراسك، راه الشروط اللي ما كانتش يعني واضحة.

ما ابغيتش ندخل كذلك في أشنو هو الآن يعني اللي تبتعمل، واعطيتو المثل بالرباط، فعلا الرباط الآن راه احنا تنجربو فيه واحد النموذج اللي نتعتبرو أن يجب أن يكون الفصل ما بين المالك ديال (Le patrimoine) ديال الاستثمار والمستغل ديال الاستثمار، لأن هاذي اشحال أشنو كنديرو؟ هذاك اللي كنعطيوه أنه يستغل كيقول له دبر راسك، اشري الحافلات، دير الصيانة ديالهم، غطي المصاريف ديالك وما نعرفوكش.

تبيخصنا نصلو فعلا، أن هذاك اللي كيستغل يكون عندو الاستغلال ديالو، نعرفو احنا اللي كنعطو له الثمن، احنا اللي نتقولو له كيفاش تشتغل، ويكون كذلك المستثمر تبحرص على الاستثمار ديالو.

(Passeport)، اليوم البطاقة البيومترية بوحدها كافية كوثيقة لإنجاز جواز السفر.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق التجمعي من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد القلوني:

فخورين، السيد الوزير، بإعداد هاذ البطاقة البيومترية، نظرا لا في شكلها ولا في هندستها وحتى في جاليتها، نظرا، السيد الرئيس، نلحو عليكم على الأقل فيما يخص بالنسبة لبعض المصالح الخارجية لا زالت تصر وتطالب المواطنين بالوثائق اللي سرتو حاليا، بما فيهم شهادة الحياة، المواطن يوقف أمام الموظف ويدلي بالبطاقة البيومترية ويطلبو بشهادة الحياة، والسيد واقف قدامو أش غادي يدبر في هاذ الموقف هذا.

كذلك فيما يخص الإكراه الثاني هو اللي هو أهم، السيد الوزير، نعرفو الموظفين والموظفون ديال الإدارة العامة كيفوموا بمجهود، وخاصة في المغرب العميق، ونعطيك مثل حي من إقليم تاونات، اللي أن هو العدد ديال السكان ديالو غادي نعطيك بالإحصائيات 868 ألف مواطن ساكن، المساحة الجغرافية والطابع قروي- 5616 كلم، 44 جماعة قروية، و5 الجماعات حضرية، يغلب عليه الطابع القروي، مفوضية واحدة، الموظفين يشتغلون في المرأب، في (Le garage) ينجزوا حتى 500 بطاقة يومية، في انعدام الوسائل الضرورية. بطبيعة الحال نطلبو منكم تضخوا هاذ المفوضية لا ما هو لوجيستيكي ولا بما هو عنصر بشري.

فيما يخص.. والبعد ديال المواطنين على المفوضية راه وصل حتى 120 كلم، المسافة، أظن هاد المعطيات راها كافية باش تجعلكم أمام الأمر الواقع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة، إذا كان هناك رد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. ابغيت غير نقول للسيد المستشار المحترم 5 آلاف كلم راه لباس عليك، راه والو، كيف والو، راه كاين اللي عندو البعد أكثر وأكثر، على أي الحال كيفا كان الحال، فعلا الآن المجهود والمخططات اللي هي كاينة وهي تدعم المصالح ديال الأمن، ماشي غير بالنسبة للبطاقة الوطنية لأن هاذي قلت لكم يعني تقريبا المشكل انتهى.

ولكن بالنسبة كذلك للامن واستتباب الأمن والحضور الأمني وإن شاء الله بتعاون، وهاذي مناسبة نشكر واحد العدد ديال الرؤساء ديال الجماعات وديال الجماعات المحلية التي تبدي يعني تعاون كبير مع المصالح

للتعريف القديمة بالبطاقة البيومترية، وإيجاد السبل الكفيلة لتجاوز العراقيل التي تطرحها مع انخراط المواطنين في إنجاز الجواز البيومتري في سبيل تحديث إدارتنا المغربية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد المستشار المحترم،

طبعا أولا القانون 35.06 الذي بموجبه أحدثت بطاقة التعريف الالكترونية، حدد واحد العدد ديال المزايا ديال هاذ البطاقة الوطنية، اللي كيفا كان الحال الآن أصبحت هي بوحدها اللي كنعمم، ما بقاشاي شي حاجة أخرى كنعمم.

ابغيت غير نعطي بعض الأرقام نقول بأن اليوم راه احنا وصلنا تقريبا 17 مليون ديال البطاقات اللي هي تسلمت، بمعنى أن تقريبا من لهم الحق في الاستفادة من البطاقة تقريبا وصلنا المستوى، يمكن نعطي المثال ديال الحملات الأخيرة اللي قمنا بها، ما تنوصلوشاي بالذراع يعني تنجمو 2000/1000 لأن بالطبع ما يمكنليس نقول بأن كلشي عندو، راه كاين الحالات، ولكن زعما وصلنا لواحد المستوى اللي تقريبا نهائي.

صحيح أن هاذ البطاقة من المزايا الكبرى اللي جات بها وهي أن التقليل يمكن في البداية كتكون شوية ديال الصعوبات ديال الوثائق، ديال عقد الازدياد الأصلي، ديال واحد العدد ديال الأمور، اهضرتو على شهر ولكن قلتو في بعض الحالات وأنا متفق معكم، يعني هاذو حالات، كاين بعض الحالات اللي كتوصل شهر ولكن المعدل اللي عندنا احنايا اليوم وهو أن معدل ديال سبعة أيام، عشرة أيام لهاذ البطاقات، ولكن كيفا كان الحال وصلنا 17 مليون، ما بقاشاي هذا كينطرح.

أشنا هما هاذ الوثائق؟ هي الوثائق الأكثر تداول، ربعة ديال الوثائق الأكثر تداول وهي شهادة الإقامة، عقد الازدياد، شهادة الجنسية، وشهادة الحياة، هاذو يعني هاذ البطاقة هي كتنبو عليهم، غادي نقول لي بأن هاذ الشي راه ما تنوجدوهش، راه كاين في بعض الأماكن راه كيطلبوا لنا هاذ البطائق، فعلا راه القانون والعوائد راه ماكتغيرشاي من نهار ليوم، يعني الشيك لما قولنا التعامل بالشيك راه قلنا هاذي ربما في 1998، راه مازال الناس اليوم كتقول لو هاك الشيك كيقول لك أودي اهدا راه ما نعرف واش غناخذو ولا ما نخدوش، حتى هاذي مسألة اللي كيخصها اشوية ديال الوقت وديال التعويض.

وكذلك يمكن لي نقول بأن بالنسبة اللي تنتحكمو فيه كإدارة مثلا

هي التدابير اللازمة التي ستتخذونها في هذا الإطار، خاصة في هذا التحول الاجتماعي الذي يعرفه المشهد المغربي؟ ثم هل هناك رزمة زمنية محددة بدقة لإخراج هذا القانون، خاصة أننا مؤخرًا صوتنا على آخر قانون اللي هو ديال موظفي المالية بالنسبة لهذه؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على الجواب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

فعلا، أنا متفق معكم بأن العناية بالجانب الاجتماعي ديال الموظفين يعني له أهمية قصوى، ولا ربما أهم حتى من التحسينات في الأجر، لأن عادة ما تكون دائما غير كافية بالنسبة للمطالب، ولكن الجانب الاجتماعي، جانب السكن، جانب الترفيه، جانب العائلة أنها تلتقى مرافق اجتماعية فلها أهمية وأهمية كبرى، وهذا معروف يعني ما احنا شي الأولين نتختبرو هاذ الشي هذا.

هذا اللي جعل أن القضية ديال المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات المحلية كانت منذ 2007، منذ يعني الاتفاق الأول مع المركزيات النقابية الممثلة في القطاع، كان من بين الأولويات.

وفعلا تم العمل والاشتغال ومؤخرا في الاجتماع الأخير اللي كان كذلك مع المركزيات النقابية تم الاتفاق على يعني الإنهاء من تحضير هذا المشروع، ويمكن لي نقول لكم أن المشروع الآن ديال القانون ديال المؤسسة جاهز، انتهى وجاهز، وراه جا حتى في المخطط التشريعي ديال الحكومة أنه غادي يتقدم بالطبع للأمانة العامة، للحكومة وشم إلى البرلمان.

كان بإمكان أننا تقدموه حتى قبل هذا التاريخ هذا، يعني هاذ 3 أشهر أو 4 أشهر كان يمكن لنا تقدموه، ولكن كين واحد التفكير الآن على صعيد الأمانة العامة للحكومة لتوحيد هاذ المؤسسات لأن كين واحد أو 4 أو 5 المؤسسات اللي خرجوا، كين مؤسسات أخرى في طريق التحضير وحتى ما يوقع شي هناك واحد التفاوت والخلاف في التعامل.

يعني كين واحد التفكير في المبادئ على الأقل الموحدة لهذه المؤسسات التي لها نفس الأهداف، يمكن تكون لها خصوصيات من قطاع لقطاع ولكن يعني كين واحد الإطار اللي تيوجد بيناتهم.

وراه هذا هو اللي ربما جعل أننا توخرنا واحد الشهرين أو 3 أشهر على هاذ القانون. اللي نتعاود نأكد أنه المشروع جاهز وسيقدم في المسالك المعتادة للمصادقة عليه.

وشكرا.

لتوسيع انتشار يعني مراكز الأمن.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات المحلية، موضوع السؤال المطروح من طرف السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير،

نعلم بأن وزارتك تقوم بجهود كبيرة، لأنها في قلب كل الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الظرفية الراهنة، ولذلك نحن سنركز على الشق الاجتماعي، الشق الاجتماعي والمغرب سيلج أوراش كبيرة، منها ورش الجهوية وما ينتظره ذلك من جهود جبارة، نعتقد أن الموارد البشرية، خاصة على مستوى التدبير الجهوي، وعلى مستوى المجالات الإقليمية، دور الموارد البشرية للجماعات المحلية، خاصة موظفو وأعوان الجماعات.

نعلم، السيد الوزير، بأن هناك مجموعة من القطاعات الاجتماعية وغيرها بادرت إلى تأسيس مؤسسات الأعمال الاجتماعية، كالتعليم والصحة وكالعدل، وكذلك المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية، لكن مازلنا لم نشرب لحد الساعة إلى تأسيس هذا المطلب والذي ظل مفتوحا منذ بداية الألفية الجديدة.

لذلك، السيد الوزير، نعتقد داخل مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن العمل الاجتماعي من خلال هاته المؤسسات هي تدخل بشكل أو بآخر في إطار تحسين الدخل بالنسبة للموظف، لأن عندما نهيكل هذا القطاع على هذا المستوى، على مستوى السكن، على مستويات متعددة، هو في حد ذاته تحسين للدخل الذي هو مطلب مشروع وعادل للطبقة خاصة في هاذ القطاع الهام.

ولذلك، نحن نتساءل، السيد الوزير المحترم، ما هي الأسباب التي مازالت لم تسعف بعد لإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، مؤسسة الأعمال الاجتماعية؟

هل هذا وبكل صراحة، هل نعتقد بأن القطاع غير استراتيجي؟ لا أظن. هل هو ربما تأديب (للنضالات التي تقوم بها هاته الشغيلة)؟ ربما لا أعتقد، ولكن يبقى السؤال المطروح لماذا هذا التأخر السيد الوزير؟ وما

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

أولا نشكروكم على هاذ المبادرة ديال الإسراع بإخراج هاذ القانون، لأنه كايين انتظارات كبيرة وطويلة. بل أن هاذ الالتزام ديال وزارة الداخلية مع الشغيلة ديال الجماعات المحلية كان منذ 2000، كان سبق مجموعة من القطاعات، مجموعة من الوزارات ولكن تأخر منذ 2000، تأخر الإسراع بإخراجه، وبالتالي نحن مع إخراجه بسرعة، مع الاهتمام بهذه الشريحة الكبيرة، رغم أن التأخير ما تنقولوش أنه في زمن هذه الحكومة، لأن هاذ الحكومة يالله عندها سنة، التأخير راه من 2000، من 2000 والتأخير إلى درجة أن هاذ الشغيلة اعتقدت بأن كما قال الزميل دياي بأنها فعلا هي عقوبة لهاذ المأجورين اللي هما أبناء الوطن وأبناء...

كذلك، السيد الوزير، أتم تعلمون أن الحوار بين الوزارة والنقابات العاملة بالقطاع قطع أشواط كما ذكرتم، خاصة في النصف الأول ديال 2011 بلغت حد التوافق في واحد مجموعة ديال الخطوط العريضة للمنظومة القانونية عموما، التي بموجبها ستحدد الحكامة الإدارية والموارد البشرية. وفعلا تمت المراسلة ديالكم، خاصة من طرف النقابة ديانا، تؤكد من خلالها واحد مجموعة من المراسلات ومجموعة من المقترحات كتأكد على قضايا متعددة، منها الأولوية لهاذ القانون ديال الأعمال الاجتماعية، والقانون الأساسي، ونظام التعويضات، ومنظومة التكوين المستمر، وتسوية الوضعيات الإدارية والمالية للموظفين حاملي الشهادات، والوضعيات الإدارية والمالية للموظفين التابعين كذلك للجماعات القروية خاصة القروية التي تعرف عجزا في ميزانيتها.

نتمنى أن هذا المشروع اللي غيخرج، يخرج في أسرع وقت اللي على الأقل كما قلنا على الأقل يحسن الوضعية ويعتبروا الشغيلة ديال الجماعات المحلية أنهم فعلا حتى هما راه أبناء الوطن وأنهم يستحقون ما تستحقه مختلف القطاعات وباقي القطاعات التي شملت هذا الإجراء.
والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، تفضلوا من أجل الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون لأن نقابتكم ستشارك في الاجتماعات وفي العمل المشترك أن فعلا النقط كلها المدرجة في الاتفاق اللي توقع ما بين إدارة الجماعات المحلية والنقابات، راه احنا متقدمين فيه وراه احنا تندرستوه كله، وغادي نحاولو نسرعو به يعني أكثر ما هو ممكن.

غير اللي ابغيت نصح، السيد المستشار، أن ليس هناك لا عقاب ولا نية للتقليص من هاذ الشريحة اللي تفتخرو بها، اللي هي اللي موجودة يعني مباشرة مع المواطن يوميا والتي تقوم بأعمالها كجميع الفئات الأخرى ديال الموظفين ديال الدولة، هاذو موظفين يستحقون كذلك العناية بهم ونعتني بهم وهذا دور الإدارة الوصية وستقوم به.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال السادس، موضوعه "الباقي استخلاصه". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال في موضوع "الباقي استخلاصه".

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير، في إطار اللامركزية التي اعتمدها بلادنا وتكريسا للديمقراطية المحلية، أناط الميثاق الجماعي بالجماعات الترابية مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يمكننا، في الفريق الاشتراكي، إلا أن نسجل من جهة الجهود المبذولة والنتائج المحصل عليها عموما من أجل النهوض بأوضاع الساكنة إن على المستوى الحضري أو القروي، لكن قياسا مع حجم الخصاص وانتظارات المواطنين، فإن المعوقات والتحديات المالية تحول دون تحقيق التنمية المنشودة.

وإذا كنا نسجل، السيد الوزير المحترم، الدعم الذي تقدمه مديرية الجماعات المحلية بوزارة الداخلية، من خلال الإمدادات التي تمنحها للجماعات الترابية، فإننا نتطلع إلى تقوية القدرات المالية والذاتية لهاته الأخيرة.

من هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي مخططات وتدابير وزارة الداخلية باعتبارها جهة وصية على الجماعات الترابية من أجل حل إشكالية "الباقي استخلاصه" الذي تعاني منه جل الجماعات الترابية،

سواء كانت حضرية أو قروية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد المستشار المحترم،

أعتقد فعلا أن المشكل ديال الباقي استخلاصه بالنسبة لموارد الجماعات الترابية إشكال وإشكال كبير، بحيث أن لما كنشوفو الحجم الآن اللي وصلاتو هاذ الكتلة ديال 7 مليار ديال الدراهم وتحدث الآن على المشاكل المالية، فعلا هناك مشكل، والصرحة أن في هاذ 7 ملايين كين ثلثين هي راجعة لبعض الضرائب التي تدبر يعني وطنيا يعني ماشي على الصعيد المركزي ولكن تدبر من المصالح المركزية المتواجدة يعني الخزينة العامة والضرائب، وهما الضرائب القديمة اللي كتعرفوها، ذوك 3 (d'Édilité،) و la taxe urbaine, la taxe professionnelle) والثلث هو الذي يدبر مباشرة.

ولكن كيفا كان الحال يعني هاذي كتلة كلها تهم الجماعات وحاولنا نشوفو أشناها الأسباب ديال هاذ التراك ديال هاذ الباقي استخلاصه، نتوجدو أولا مشكل ديال الهيكلية، يعني لما تنشوفو بأن كين (Régisseur) واحد يعني في جماعة كبيرة هو اللي تدير يعني المصاريف والمداخيل ويدير المصاريف وهذا.. ما يمكنشاي.

إذن بدأت بعد أولا أول حاجة هو درنا واحد الهيكلية، خرج يعني المنشور والمرسوم ديال الهيكلية النموذجية، اللي كتوسع كتعطي إمكانيات وآليات أكبر للجماعات.

ثم كين المدن الكبرى اللي تيخص فعلا أنها تكلف هي بنفسها بالاستخلاص، وهذا مطلب ديال الرؤساء ديال الجماعات من زمان هو ديال ذاك القابض البلدي، وفعلا من 2009 يعني خرج المرسوم اللي تيسمخ بإنشاء هاذ القابض، ولكن لم يفعل لسبب إدارة مع إدارة، يعني مع إدارة المالية، والآن نحن يعني راه احنا عاود اخذينا هاذ الملف باش يمكن لنا نخلو هاذ الإشكالية.

كيفما كان الحال اللي هو مطروح الآن رغم يعني التحفيزات اللي اعطينا، وراه هاذ المجلس مشكور يعني صادق على واحد المشروع ديال المسح ديال ذوك الزيادات وغادي يدوز هاذ العشية أعتقد في مجلس النواب، ولكن هذا ما يكفيشاي إلى ما كانش إعادة النظر في الوسائل، في الآليات، وفي تطبيق الهيكلية كما اتفق عليها، وسنسهر على هذا إن شاء الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السيد رئيس الفريق الاشتراكي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، في الحقيقة احنا نحمل المسؤولية للحكومة في شخص وزارة الداخلية، لماذا السيد الوزير؟ احنا كتعرفو جميع بأن الدستور الحالي ربط المسؤولية بالمحاسبة، الحكومة الحالية تحاسب الرؤساء ولا تمكنهم من مسؤولية تامة وكاملة، فالسادة رؤساء الجماعات الآن يقفون أمام المجالس الجهوية، وأحيانا أمام القضاء الجزري بتم ديال التقاعس أو التواطؤ في عدم القيام بالباقي استخلاصه.

كتعرفوا معايا، السيد الوزير، بأن مجموعة أو عدد كبير من رؤساء الجماعات حتى أحيانا لما يحررون أوامر باستخلاص ذيك المبالغ، كيجيو القباض البلديون وكيرجعوها لو لأنفه الأسباب، هذا واحد.

جوج، احنا سمعنا (l'organigramme) أو الهيكلية الجديدة، ولكن ما هي الأدوات العملية أو الفعلية التي تمكن رئيس الجماعة الترابية، سواء كان في البادية أو في المدينة، من القيام بهذا الدور؟ وإلا خصو يترك جميع الأعمال ديال المجلس جانبا، ويبقى حاضي، خصو يدير محامي رسمي معه، مفوض قضائي معه، ويبقى يتضارب غير مع هاذ الناس من أجل... لأن هذا مشكل تراكم لسنوات عديدة، واحنا كتقولو مرت الآن سنة ولا زالت دار لقان على حالها، هناك من بعض الرؤساء يجتهدون قدر المستطاع، يفكرون في عقد اتفاقيات مع المحامين من أجل استخلاص هذه المبالغ، وآخرون كيقول لك أنا ما عنديش إمكانيات، أحيان أخرى كيوزع إنداز ورغم ذلك لازالوا مطوقين بالسيف ديال المتابعة القضائية، سواء أمام المجالس الجهوية أو أمام القضاء الجزري.

على هاذ الأسباب، السيد وزير الداخلية المحترم، لا بد من التفكير بكيفية عملية ولو غير بواحد الدورية تكون صادرة على سيادتكم من أجل حماية هؤلاء، احنا ما كنهشروش على الناس اللي فعلا محقق فيهم التقاعس، ولكن الناس اللي كيديروا مجهودات كبيرة ورغم ذلك يجرون إلى المجالس الجهوية من أجل المتابعة من أجل التقاعس في عدم استخلاص الباقي استخلاصه، والواقع بأن هما ما عندهم شي وسائل عملية تمكنهم من القيام بهذا الدور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

الجماعات، وخصوصا منها القروية، أصبحت اليوم تكفي بتدبير المرافق الإدارية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، دون إنجاز الدراسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بالرفق بهذه الجماعات الفقيرة، وتحقيق التنمية المنشودة بها.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، نساءلكم: هل لديكم دراسة شاملة للجماعات القروية الفقيرة؟

ثانيا، وما الذي ستقومون به من أجل دعم هذه الجماعات حتى تتمكن من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، أشكركم على هذا السؤال الذي هو خلاصة ديال هاذ الشيء الذي قلناه من قبل، كل ما جاوبنا عليه هاذي هي الخلاصة ديالو بالفعل، لأن صحيح أن يعني التنمية الشاملة لا يمكن أن تكون شاملة فعلا إلى ما ابداتشاي من النواة الصغرى، إلى ما ابداتشاي من التنمية ديال الجماعة الترابية الصغرى وتطلع للجماعة الوسطى والجهة وللدولة.

صحيح أن اليوم نتعرفو أن واحد العدد ديال الجماعات ومن الأسئلة كلها التي تطرحات اليوم، وهذا طبيعي في مجلس يمثل بامتياز يعني الجماعات، أننا نهضرو على المشاكل ديال الجماعات، نتوجدو أن جماعات التي معندهاشي حتى الإمكانيات ديال التسيير العادي، فما بالك أنها تقوم بمشاريع.

ولكن كذلك لما تحدثنا على الدور التضامني وعلى الدور ديال الإدارة الوصية للمساعدة في إطار إما الضريبة على القيمة المضافة، إما في إطار الموارد العامة، نتوجدو أن فعلا هذا من الأدوار ديالها.

كذلك، لما قانونيا لما اعطينا للجماعات وطلبنا من الجماعات أن كل وحدة تعمل المخطط التنموي ديالها على عدة سنوات، على 3-5 سنوات، فمعنى أن هاذ المخطط راه خصو رجال، خصو موارد بشرية، راه كايين جماعات التي فعلا تفتقر لهذا، هنا كذلك تيجي الدور المساند والمساعد ديال الإدارة المركزية.

ولكن أكثر من ذا وذاك، أنا ابغيت نقول أن ما ابغيتش نعطي الأرقام نقول لكم بأن يعني هناك 100 مليون من الضريبة على القيمة مخصصة سنويا للجماعات التي ما عندهاشي، التي ما كيمكنلهاشاي تخصص المصاريف العادية، أن هناك 500 مليون تعطي سنويا للجماعات في إطار المشاريع،

شكرا السيد المستشار المحترم.

لما تكلمت على الهيكله وتكلمت على الأدوات وعلى الآليات، بطبيعة الحال ما نتقولشاي بأن راه الرئيس ديال الجماعة هو اللي غادي يقوم بهاذ الأعمال كلها، هذا معناه أنه يجب أن تعطى له الوسائل، وهذا هو اللي الآن نحن منكبين عليه، أولا وهو تفعيل ذاك الهيكل (l'organigramme) اللي مطروح، تفعيل المرسوم ديال 2009، لأن المدن الكبرى اللي خص يكون عندها يعني المحاسبين ديالها والآليات ديالها.

وثالثا بالفعل وهو تحديد المسؤوليات، لأن لما غتكون الإدارة واضحة وشكون هو اللي مكلف بالاستخلاص؟ وشكون هو اللي مكلف بالتتبع؟ هذا يتخفف حتى على الرئيس، بالطبع المسؤولية المعنوية راها كنبقى عند الرئيس ومن فوق الرئيس حتى الوزير وراكم حملتو المسؤولية للوزير، وأتقبلها وهذا طبيعي، ولكن ذيك الساعة تيكون يعني تحديد ديال من هو الذي أخل بواجبه وهذا هو اللي كنعساو أننا نقومو به، وهو إعطاء الإمكانيات، لأن لا يعقل أن هاذ الجماعات التي تتعاود نكرها هاذي ثالث مرة في هاذ الجلسة هاذي، أن غدا الاستقلالية ديال الجماعة هي مرتبطة بالإمكانيات، الموارد ديال الجماعة، إلى ما عندوش الموارد راه نعطيوه للي ابغينا نعطيوه، نعطيوه القرار، نعطيوه اللامركزية، اللاتمركز، راه غيبقى ذاك الشيء هو هو، وهاذ الاستقلالية بطبيعة الحال مرهونة كذلك بالقدرة على استخلاص الأموال ديال الجماعة وما يقاوشاي عند الناس.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير موضوعه دور الجماعات الحضرية والقروية في التنمية الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كما تعلمون تشكل الجماعات الحضرية والقروية النواة الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن مع كامل الأسف لازالت بعض هذه الجماعات غير قادرة على الاضطلاع بهذا الدور المهم، نظرا لمجموعة من العوامل المرتبطة أساسا بضعف الموارد البشرية المتخصصة والمالية.

فعلى امتداد التراب الوطني نلاحظ، السيد الوزير، أن بعض

المشاريع، هأم مكابن مشكل هاذ المبالغ. وبالتالي عيب، السيد الوزير، هاذيك خيرات البلاد لابد خصها توزيع عادل. لا يعقل على أن الجماعات الفقيرة بماذا سيقول الرئيس تجاه الساكنة التي يمثلها، هاذ القضية، السيد الوزير، تسيء إلى الأحزاب برمتها، أنا اليوم رئيس على حزب، غدا سيأتي حزب آخر تشوه سمعة المصادقية ديال الأحزاب، إلى غير ذلك.

وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعيدوا النظر في هذه الإشكالية، الجماعات الحضرية عندها 8 المليار و9 المليار، اعلاش يعطيوها الدعم اعلاش؟ احنا نقلو الجماعات الفقيرة، السيد الوزير، **وَلِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**، إذا حكتم بين الجماعات فاحكموا بالعدل. وبالتالي، السيد الوزير، كايين الجماعات اللي هي (déficit)، لا يمكنها أن تقدم لساكنتها أبسط الحاجيات.

وبالتالي، السيد الوزير، لابد أن تعيدوا النظر في هذه الإشكالية، إشكالية مطروحة لسنوات طوال، لابد أن تعيدوا في هذه المشكلة، الجماعات التي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. السيد المستشار، أنا ما غنفعلشاي وغادي نقول لك بكل إيمان راه يعني الأمور مكتناخذشاي بهاذ البساطة وإلا غادي يمكن نقول لك الدار البيضاء ما نعطيوها حتى ريال، الرباط كذلك ما نعطيوهم حتى ريال، ولكن راه كايين الجماعات الكبرى اللي عندها كذلك حاجيات كبرى ومشاريع كبرى ويجب كذلك أن تبقى تستمر، هذا من جهة.

هذا لا يعني أننا هذا غادي يغنيننا باش نسمحو في الجماعات الصغرى، راه قلت لكم كذلك أن الجماعات الصغرى من الواجب ديال التضامن وديال الدولة أنها تساندها.

الجانب الثاني اللي شرتو له، السيد المستشار المحترم، وهو ما سميته بإخلالات أو يعني الإجرام أو اللي ابغيتو، هذا يعني تيخصو يتعالج في الإطار ديالو، إلى عندكم هاذ الحالات أراوهم لنا ونطرحوهم في القضاء، نطرحوهم عند المجلس ديال المحاسبة، ولكن هذا لا يعني أننا غادي نوقفو الجماعات، الجماعات تشتغل حسب النموذج اللي هو موجود، اللي غادي احسنوه مستقبلا، اللي غادي يعطي لكل جماعة كانت كبيرة متوسطة أو صغرى الإمكانيات باش يمكن لها أنها تنجز المسؤولية ديالها وتنجز المهام ديالها التتموية.

وشكرا السيد الرئيس.

هاذو كلها أرقام يمكن نجلسو عليها ونشوفوها، ماشي هو هذا المهم. اللي ابغيت نشير له اللي هو كيان لي مهم في هاذ الفترة هاذي اللي احنا فيها، وهو غير هاذ الصباح هذا في مجلس الحكومة دوزنا واحد المشروع ديال قانون على المبادئ ديال التقطيع ديال الجماعات اللي كيحدد فعلا الأهداف اللي غادي يتبنى عليها هاذ التقطيع، ماشي أن التقطيع فينا هو الحدود؟ لا، أشنا هما الاختصاصات ديال الجهة غدا؟ أشنا هما الاختصاصات ديال العمالة والإقليم غدا؟ أشنا هما الاختصاصات ديال الجماعة غدا باش يمكن يتعطواها الإمكانيات في الإطار ديال المشاريع المقبلة اللي تمكها من لعب الدور ديالها؟ لأن الدستور يقول أن هناك الاختصاصات اللي يمكن تقوم بها الجماعة محضهاش تطلع للعمالة، اللي يمكن تقوم بها العمالة ما تطلعش للجهة، ولكن الاختصاص يجب أن يكون مقرونا كذلك بالموارد وبالآليات، وهذا ما نشتغل عليه وهذا ما سناقشه معكم إن شاء الله في الأيام المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، استعنا إليكم بكل إمعان وأشكركم على جوابكم، ولكن السيد الوزير المحترم، هذه الجماعات الفقيرة التي تتخبط في فقر دائم ومستمر، من العيب أن تبقى في المثل بهاذ الطريقة كما عليها الآن، وبالتالي، السيد الوزير، أستغرب الجماعات التي تتوفر على إمكانيات هائلة، على سبيل المثال بعض الجماعات في الغرب، إلى غير ذلك، استعصى على وكلاء المداخل باش يحصيو المداخل ديالها، استعصى عليهم الأمر، ما قدروش نهائيا.

وصدقوني، السيد الوزير، قطع الغابات تباع بجوج الملايين الدراهم وتخلصت بـ 20 مليون، تباعت بـ 200 مليون وتخلصت بـ 20 مليون، هاذ نظرا لضخامة المبالغ لا تحصى ولا تعد، إلى غير ذلك.

وبالتالي، هناك، السيد الوزير، جماعات تفتقر إلى أبسط الحاجيات، من العيب ومن الحرام كاع على الدولة تخلي هاذ الجماعات بهاذ الطريقة بحال هاكا عيب.

وبالتالي، السيد الوزير، على سبيل المثال الجماعات على إقليم وزان وأتذكر كذلك جماعة التي أردت أترأسها منذ ما يزيد على 20 سنة وأنا رئيس لهذه الجماعة أقتلت كاهلها بالديون، إلى غير ذلك، وبالتالي، السيد الوزير، هذا من العيب، جماعات تتوفر على إمكانيات هائلة، إلى غيره، وبعد ذلك تحظى من الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك تحظى، السيد الوزير، من الدعم ديالكم عاد كترقيوها، كتقولوا أودي استطع تردوا هاذ

المستقبل استثمار مئآت الملايير ديال الدراهم في البنية التحتية، مطارات، موانئ، طرق سيارة، سكك حديدية، لوجستيك واللائحة طويلة، ومازال غادي نستثمر إن شاء الله، كايين الآن البرامج ديال 2030 التي تعد، بعضها أعد وبعضها سيعد قريباً باش تعطينا الصورة كاملة.

لكن احنا امشينا أبعد، ما ابغيناش نبقاو على مستوى البنية التحتية، ابغينا انشتغلوا على مستوى الخدمات، وسبق تحدثت معكم، تحسين الخدمات على مستوى النقل السككي، تحسين الخدمات على مستوى النقل الجوي، الآن الدراسة الإستراتيجية حول النقل البحري، وكنحسنو الخدمات على مستوى النقل الأرضي بما فيها الطرق السيارة.

كيجمك لي نخبركم بأنه كانشغلوا في الطرق السيارة في توسيع محطات ديال الأداءات، كانشغلوا الآن باش ندخلو واحد الوسيلة ديال (télépéage) أن الواحد بلا ما يوقف، غادي يكون واحد الممر أنه اللي عنده هاذ الآلية أنه يبقى يمر مباشرة بلا ما يوقف.

كنشتغلوا أيضاً بالنسبة للمناسبات كزيدو بعض (les guichets) يعني إضافية. فهذا كلها واحد العدد ديال الاشتغالات اللي كنفوموا بها، أكثر من ذلك لاحظنا بأن ما ابغيناش الطرق السيارة، الآن غادي نديرو طلب عروض حتى الخدمات المرتبطة بالطرق السيارة ما ابغيناش تبقى فقط في المحطات ديال الوقود، يعني (les stations de repos)، احنا درنا طلب عروض باش نديرو فنادق، درنا طلب عروض باش نديرو مناطق ديال التنشيط، بمعنى كل ما هو ملك عمومي، الطرق بما فيه الطرق السيارة، بما فيه المحطات ديال الأداء ابغيناها تكون كندم خدمة للمسافرين، احنا كانشغلوا على هاذ الشيء، كل مرة كزيدو واحد الإضافة وكلما توفرت إن شاء الله الظروف.

ومؤخراً راه أعلننا على المركز ديال النداء اللي كان سابقاً كيبان صعب لأن في كل مقطع كان واحد الرقم، دابا كايين رقم وطني هو 5050 باش كيجمك الإنسان المسافر يتواصل مباشرة مع الطرق السيارة ويطرح الأسئلة ديالو ويأخذ الأجوبة، واحنا في عملية ديال تحسن مستمرة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ عادل المعطي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكراً للسيد الوزير المحترم. لما طرحنا هذا السؤال تبين لنا بأن فعلاً كايين توسيع ديال الطرق السيارة، ولكن احنا سبقنا باش نطرحو هاذ السؤال ديال تحسين الأداء في المحطات، مثلاً نعطيك المحور ديال الدار البيضاء-الرباط، الآن على 10 دراهم تيجي الإنسان تيجد 200 درهم ما تيردو له الصرف حتى تيوصل 10 ديال السيارات أخرى.

إذن راكم شرتو، السيد الوزير المحترم، في واحد القضية وهو الأداء بالبطاقة المعبأة مسبقاً، هاذ البطاقة الآن هي بطبيعة الحال غادية تسهل

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير، وشكراً على حسن المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الوحيد الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول تقييم الأداء لمحطة الطرق السيارة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكراً للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

لقد عرفت بلادنا بطبيعة الحال تطورا مهما وخصوصا في الطريق السيارة، إلا أن الاكتظاظ الذي تعرفه محطة الأداء يتطلب اتخاذ إجراءات تقنية وعملية لتسريع وتيرة اجتياز محطة الأداء بسرعة ويسر وفي أقصر مدة ممكنة.

السؤال ديالنا، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات والتدابير التي سوف تتخذونها لتطوير الأداء في هذا المجال؟

شكراً للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. السيد وزير التجهيز والنقل.

السيد عبد العزيز رياح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، وإن كان يتحدث على نقطة تفصيلية، لكنه هذه مناسبة نبغي نؤكد أن الدولة ومن خلال الحكومة نشتغل على جوج ديال المستويات.

المستوى الأول وهو تحسين الخدمات ديال النقل بصفة عامة، وهاذي معركة كبيرة، كنفولها للسادة المنتخبين ليست سهلة أن نحسن الخدمات ديال النقل من البنية التحتية إلى تسليم الوثائق في المراكز ديال تسجيل السيارات، مروراً بالفحص التقني، مدارس تعليم السياقة، إصلاح القطاع ديال النقل، وإن شاء الله قريباً غادي تكون عندنا المناظرة الوطنية حول هذا الموضوع، إلى غير ذلك من الأمور.

فإذن في إطار تحسين المنظومة ديال النقل، كايين تحسين كما قلنا هاذ الخدمات، باش الانسان اللي كينتقل في إطار الحركة ديالو كيجمك له يتنقل في ظروف محترمة ومريحة.

ثم أيضاً كيدخل هاذ السؤال ديالكم أو هاذ الملف اللي عرضتوه، السيد المستشار المحترم، كيدخل في إطار أيضاً بمعنى الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية، خليني نقول لكم بصراحة أن البلد ديالنا ومازال ان شاء الله في

يقولوا ما ابقيناش كنعرفو اشحال باقي عندنا، تيصصنا تديروا لنا شي حاجة نعرفو اشحال باق عندنا، هاد الشي كلشي يمكن لنا نحسنوه، احنا ابغينا نديرو ممر كندوز منو السيارة مباشرة بلا ما توقف، هذا راه كاين الآن عمل مع طرق السيارة.

أضف إلى ذلك على أنه المحاور الطرقية اللي تكلمتو عليها، الآن كنعشغلو على ما يسمى بالمخطط الوطني الثاني، اللي غادي نشوفو شنا هي المحاور الجديدة ديال الطرق السيارة، كنعناو نلقاو المقاربة المالية في إطار اللي جات به الحكومة الآن ديال الشراكة مع القطاع الخاص، يعني مشروع القانون راه داز في الحكومة باش يجي إن شاء الله للبرلمان للمصادقة عليه، يمكن لنا نجيبو مستثمرين الآن في البنية التحتية ويتعطى لهم التدبير ديالها 30 سنة.

كنعتمنى لما لا أن تكون هناك مقاطع في الطرق السيارة ولا المطارات ولا الموانئ، يمكن للقطاع الخاص أنه يندمج في هاد الحركة ديال البناء، يعني هذه البنية التحتية وهذه التجهيزات المهمة في البلد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة. السؤال الأول حول الغش في جودة مادة زيت الزيتون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

أولا أنا محظوظ اللي كان السؤال ديالي اليوم لوزير الفلاحة والصيد البحري المحييء ديالو من ألمانيا، كان عنده، أنا محظوظ اللي تصادف السؤال ديالي مع الزيارة ديال السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، لأن هو كما تتبعنا جميع كانت الاجتماع ديالو في ألمانيا كان ناجح على جميع المقاييس، واحنا، السيد الوزير، كنعنيوه على هاد المجهود ديالو اللي كي عمل في ميدان الفلاحة.

غير، السيد الرئيس، السيد الوزير، أنا السؤال ديالي واضح، السؤال ديالي في المهنة اللي أنا كنعرف فيها، السؤال ديالي هي الغش في زيت الزيتون، كاين واحد الغش فاضح، أولا الوقت فاش السيد الوزير والحكومة ككل دارت واحد الحملة إعلامية كي عملنا على الزيت، باش المغاربة ياكلوا الزيت باستمرار، دابا كاينين الناس ديالنا هنا ساحمهم الله الخربين كي خلطوا الزيت بالزيت الرومية وبزيت الفيتور وكيعطيوها للمغاربة ياكلوها.

احنا كنعقولو للسيد الوزير هذا ما شي شغل السيد الوزير بوحده،

الأمر على مستعملي الطريق السيارة، لأن (Le parc automobile) ديالنا، الحظيرة ديالنا الآن تتكبر وتتجدد، ولهذا الوقت أصبح من ذهب. إذن لا داعي أن الإنسان يجي ويقتى واقف على الأقل جوج ديال (les guichets)، واحد 2 ديال الشبايك على الأقل في كل محطة يكونوا خاصين بالأداء بهاذ البطاقة اللي هي معبأة مسبقا.

ثانيا أن المحاور المقبلة اللي هي مثلا اللي غادي تربط مراكش - ورازات عبر تيشكا غادي تفك واحد العزلة كبيرة، ثانيا أن ننعناو، السيد الوزير، أن الطريق اللي هي ما بين مراكش وبني ملال وخنيفرة باش تربط مكناس باش تكون عندنا واحد الشبكة متكاملة، هاد الشي كله غادي يجعل أن المواطن المغربي يستعمل هاد الطرق، لأن حتى الطريق ديال بني ملال برشيد الحمد لله هي في الإنجاز.

وتنعناو بأن في عهد هاد الحكومة الجديدة أن الآن انكونو من هنا 2015 انكونو أنجزنا واحد المحور ديال الشبكة الطرقية كبير جدا. ولهذا، احنا اللي تركزو عليه الآن لأن المسائل الآن تطورت وأصبحت علمية لأن تكلمتو على وسائل النقل بصفة عامة، ولكن اليوم احنا، اليوم حتى المطارات ديالنا راه باقي ما تحسناتش لأن حتى الإنسان ملي تنزل من الطائرة راه البكاج ديالنا من دون الدول تنبقاو ساعة، إذن حتى المطارات بالفعل أنها خاصها حتى هي لوجيستيك آخر.

ولهذا، السيد الوزير المحترم، ننعناو أن في هذه السنة ديال 2013 أن هاد الشبايك هادي تكونوا أنجزتوها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

توضح للسيد المستشار المحترم احنا اخذينا المقترحات على أن مهمة السكك الحديدية ولا الطرق السيارة ولا المطارات والموانئ ماشي بناء البنية التحتية، المهمة ديالها هي الخدمات المرتبطة بهاذ البنية التحتية، وإلا ماشي الدور ديال السكك الحديدية هو يدير (les rails) وانتهى الموضوع، الدور ديالو هو يركب الناس في القطار، فلذلك لا بد من الخدمة. دور المطار ماشي يبني المطار، كاين اللي يبني احسن منا، الدور ديالو هي الخدمات في المطار، الدور ديال الميناء ماشي نبنو الميناء هو الخدمات في الميناء، نفس القضية.

فإذن احنا اليوم نتخلقو واحد التوازن في التفكير ديال العمل ديالنا بين إنجاز هذه البنيات التحتية وفق الإمكانيات اللي موجودة مالية، ولكن الخدمات المرتبطة بهاذ البنية التحتية، والطرق السيارة دابا الآن راه كاين البطاقة المعبأة مسبقا، ما فيهاش إشكال، باقي فيها واحد الإشكال الناس

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الرئيس،

أولا كنتشكرو السيد الوزير، ولكننا، السيد الوزير، ما غاديش يكون عندي تعقيب لأنه الجواب ديال السيد الوزير لا يستحق التعقيب، ولكن عندي طلب، طلب غنقول للسيد الوزير وللحكومة ككل في العهد ديال الحكومة تحاول كيفاش تنظم وتعمل الزيت معلبة، زيت معلبة وذيك الزيت معلبة تعفى حتى من (TVA¹)، اعلاش هاد (TVA)، السيد الوزير؟ راه كيعطي جوج دراهم، الحكومة كنعطي جوج دراهم للمصدرين باش يصدروا لبرا جوج دراهم، اعلاش احنا ما نعطيوشي (TVA) ونعطيو للمواطنين ياكل الزيت معفي من (TVA)؟ ونحيدو ذوك جوج دراهم ونوكو للمواطن بالزيت عادية معلبة باش نشدو الباب على المخطئين.

إلى ما كايشي الزيت، السيد الرئيس، إلى مكايشي هاد الحالة ديال التعليب راه حتى حاجة ما غادي يكون. إلى ابغيت، السيد الوزير، نعطيكم عدد الأقاليم اللي كيخلطوا 100%، 100% كيخلطوا، راه ما كاي لا خوف لا من الله لا من سيدي ربي ولا من آدم.

ودابا، السيد الوزير، أنا اللي كنتقترح على الحكومة ككل باش تديروا التعليب وتعفيو (TVA) و (TVA) حتى المواطن المستهلك ياكل الزيت ديالو معفي من ذيك 10% ديال (TVA)، اعلاش نعطيو جوج دراهم في الكيلو للمصدرين، ما نعطيوهمشاي، نعفيو المواطنين من (TVA) باش نوكو المواطنين ازويته في أمان الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

نذكر غير السي محمد عبو، وهو مشكور على هاد السؤال اللي مهم لأن القطاع ديال الزيتون غادي يلعب دور كبير في المخطط ديال المغرب الأخضر.

كنعرف بأن ابغينا نوصلو لمليون و200 ألف هكتار اللي غادي تكون إن شاء الله مغروسة ولحد الآن يعني في آخر السنة ديال 2013 وبداية السنة ديال 2014 غادي نوصلو إن شاء الله لمليون ديال الهكتار.

إذن احنا غادين في هاد البرنامج وكنتماو أنه إن شاء الله في السنتين أو 3 سنوات المقبلة يعني انكونو وصلنا للبرنامج ديالنا ديال التشجير وندوزو نبدلو الإعانات ديالنا ديال الاستئثار من التشجير إلى الإنتاج، والمشاكل ديال الإنتاج ابدات كتنطلع، هاد الشي اللي كتنقول احنا كانشوفوه لأنه خصنا واحد العدد ديال الوحدات ديال العصر اللي هي تكون عصرية

هذا شغل الحكومة ككل، واحنا الآن عندنا أمل كثير في الحكومة الحالية برئاسة السي ابن كيران، عندنا أمل كثير باش يحسنوا هاد التزيف ديال هاد الزيت اللي كنتخط.

السيد الوزير، عدد الأقاليم، ما غادي نقولكشاي فاين، ولكن عدد الأقاليم اللي هما كيلوثوا هاد الزيت.

وشكرا السيد الوزير باش منطولش عليك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

هو المصالح ديال مراقبة المنتجات النباتية أو ذات الأصل النباتي التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، كنعقوم، وتطبيقا للنصوص الجاري بها العمل، بمراقبة ديال زيت الزيتون على مستوى الاستيراد والإنتاج في نقط البيع، وكنهم هاد العملية بشكل مستمر من خلال أخذ عينات، كناخذ (Les échantillons) للمنتوج كيم إرسالها للمختبرات المعتمدة من أجل إجراء التحاليل اللازمة، وإلى ما كانتش المطابقة ديال العينات لمعايير السلامة وجودة السلامة المنصوص عليها قانونيا كتحال جميع المحاضر يعني الخاصة بهذه العينات على المحاكم الابتدائية قصد البت فيها.

فخلال سنة 2011 و2012 على سبيل المثال أسفرت حملات المراقبة

عن إنجاز 570 محضر يعني أخذ العينات عند التصنيع وفي نقط البيع، تم إرسالها إلى المختبر الرسمي للتحاليل بالدار البيضاء، وأكدت نتائج التحليل عن وجود 110 ديال العينة غير مطابقة للقوانين الجاري بها العمل أي ما يعادل 1900 بالخصوص كما قلتي خلط مع زيوت المائدة وارتفاع في نسبة الحموضة الناتجة عن عدم جودة الزيتون كمادة أولية أو عن سوء ديال الحزن أو ديال الحفظ ديال الزيت.

ففعلا يعني 20% ديال (le comptant) اللي تعمل كيعطي بأنه النتاج ديالو سلمية، هذا شيء جد مهم واللي احنا الآن يعني نقوم مع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية كنعطيوهم تعليمات صارمة باش يكون التشديد ديال المراقبة وكذلك المرافقة ديال هاد المصنعين باش يكون المنتوج أحسن ويتعلموا كيفاش يحفظوه وكيفاش يكون الإنتاج أحسن.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

- الثانية: نوعية الشباك،

- الثالثة: قيمة الذعائر؟

ولهذا، السيد الوزير، طرحنا هذا السؤال لسئالكم عن المعايير المعتمدة من طرف الوزارة ديالكم لاعتماد هذا التمييز بين المواني. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

أنا ابغيت غير نأكد بأن هناك أي تمييز بين سواحل المملكة الشمالية والجنوبية، كل عملية ديال الصيد بشواطئ المملكة كتخضع للمقتضيات ديال الظهير الشريف ديال 1973 وكذلك للقوانين الأخرى اللي خرجت حيز التطبيق ديال رقم 39.03.

فالمخزونات البحرية هي ثروات بيولوجية كتستغير الخصوصيات ديالها والتوزيع ديالها مجاليا وجغرافيا، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعامل معها بصفة موحدة ومنتظمة، إذ تخضع في توالدها وتكاثرها لعدد من العوامل، كالمناخ والتيارات البحرية والقرب والبعد من اليابسة، يعني في وسط المناطق الشمالية ولا في وسط المناطق الجنوبية، كل منطقة وإلا وعندها الخاصيات ديالها اللي خص يكون معها التعامل.

وكتعمل الوزارة على استغلال المخزونات السمكية وفقا لمخططات التهيئة، كتبنى أساسا على المقاربة الوقائية وطبقا للرأي ديال المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري اللي كيجدد الفترات ديال الصيد، مناطق الاستغلال، الأحجام المسموح صيدها، وبالتالي مسافة الصيد عن اليابسة ونوعية وأحجام الشباك ووسائل الصيد المستعملة.

فالشساعة ديال المياه ديالنا الإقليمية بالبحر الأطلسي مقارنة مع تلك اللي كاينة في البحر الأبيض المتوسط، كتيح تخصيص الشريط القريب من اليابسة لتكاثر وتوالد الأصناف البحرية، مما يجعل الصيد في هذه المناطق غير ذي جدوى اقتصاديا، نظرا لتوافر الأحجام الصغرى عموما بها.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق للتعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا. ما كايش هناك تعقيب السيد الرئيس، بما أن الجواب ديال السيد الوزير كان تقني وشامل، واستشهد فيه بعدد من القوانين

وكاين برنامج يعني أولا حكومي ديال 28 وحدة يعني اللي هي كبيرة اللي غادي تعطى في البرنامج ديال الدعامة الثانية للواحد العدد ديال الجمعيات أو (les coopératives) اللي غادي يخدموا، كاين كذلك البرنامج ديال تحدي الألفية تعطاو (20 unités) ديال (Trituration) اللي غادي يتعطاو للفلاحة، هاذ الشي كله غادي يخلي أنه بعدا هاذ (Les unités) ديال 100 طن تقريبا (les presses) اللي غادي يعطيو واحد الجودة عالية ديال المنتج.

دبا القطاع كما تنظموا أصحاب الحوامض وأصحاب الطماطم واحد العدد ديال المصدرين نظمو أنفسهم، نحن نحتاج أن القطاع الخاص بالإعانة ديال الدولة أنه يتنظم، لازم من (les coopératives) اللي يتجمعوا باش يعملوا هاذ الشي ديال العصر باش يعصرو الزيتون.

لازم أنه يكونوا يعني واحد المصالح مشتركة ديال (Les GE) باش يقدرنا يجمعوا ويخزنوا في ظروف حسنة هذاك الزيتون ولازم كذلك ميكونوا عندها (des GE) أكبار اللي يقدرنا يمشيو لنا للتصدير لأنه إلى غمشيو لمليون ومليون 200 ألف هكتار، راه الإنتاج غادي يطلع وهاد الشي راه من الأولويات الآن ديال مخطط المغرب الأخضر، وأنت كرئيس غرفة وكفاعل في هاذ النطاق غادي نجلسو معكم إن شاء الله باش نشوفو كيفاش يمكن بتسهيلات من الدولة أنه القطاع الخاص ياخذ المسار ديالو كما اخذواو قطاع الحوامض والطماطم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الموالي يتعلق بالصيد الساحلي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لشرح السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لابد أن نوه بما تقوم به وزارتم من إصلاحات استراتيجية والعناية التي تولونها للقطاع من أجل تأهيل قطاع الصيد البحري، واتما، السيد الوزير، كتعرفوا الدور الهام الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني.

ولكن إذا كنا نؤمن هذه المجهودات اللي كتقوموا بها السيد الوزير والوزارة ديالك للنهوض بهذا القطاع الحيوي، فإننا بالمقابل نتساءل على المشاكل اللي كتخبط فيها هذا القطاع، أي قطاع الصيد الساحلي، بحيث أعرب العديد من المهنيين على الحيف اللي كيطالهم في هذا الصدد. وابعينا نعرفو، السيد الوزير، من خلالكم، ما هو سبب التمييز الحاصل بين موانئ الشمال وموانئ الجنوب فيما يخص 3 نقط:

-الأولى: بعد المصايد عن اليابسة؛

المغربية وجعلها تتصدى للمنافسة التي تتعرض لها من طرف المنتوجات الأوربية، يظل هذا الجانب مهمشا في المخطط الأخضر.

ولهذا، ونظرا لما سبق، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن مكانة الإرشاد الفلاحي في المخطط الأخضر، وهل ستعمل الحكومة على إعطاء البحث الزراعي الدور الذي يستحقه في المخطط الأخضر مستقبلا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، غادي نبدأ بالجواب ديالي على الموضوع ديال البحث الزراعي اللي هو السؤال اللي تطرح لنا كتابيا، ونحي من بعد إلى ابغيتي تتكلمو على (Le conseil agricole).

لا بد ما نقولو بأنه الأهمية ديال البحث الزراعي في تطوير القطاع الفلاحي هو رافعة من الرافعات ديال الإنتاجية، ورغم الجهود اللي عملت في هاذ المجال كيبقي البحث الزراعي واحد الحلقة، أنا متفق معك، اللي هي مفقودة في منظومة الإصلاحات اللي جاء بها مخطط المغرب الأخضر.

وكما سبقت الإشارة في واحد العديد من المناسبات وفي اللجان اللي كنا تكلمنا بأنه كنقومو بواحد الدراسة حول إصلاح منظومة البحث والتكوين العلمي باش تؤدي الأداء والمهام ديالها على وجه الكامل، هاذ الدراسة وضعت يعني في اللمسات الأخيرة ديالها وغادي نعطيو النتائج ديالها في الأسابيع المقبلة وعلى الأكثر إن شاء الله خلال المناظرة القادمة للفلاحة بمكناس.

غير أنه يمكنني القول بأن الآن بينت الدراسة مكنتنا من تحديد واضح من النواقص اللي كنتشكو منها المنظومة ديال البحث، يمكن اليوم غادي نقول لك أشنا هما المشاكل، وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة غادي نشوفو أشنا هما الحلول اللي غادي نمشيوا لها:

- أولا أنه المنظومة ديال البحث غير مندمجة؛

- تنظيم الميكانزمات كتحد من أداء المنظومة؛

- تمويل غير كافي؛

- انخفاض مستمر في الخبرات مما يؤثر على الدينامية ديال البحث؛

- عدم استناد برامج البحوث المؤسساتية إلى الاحتياجات الحقيقية للمزارعين نظرا لغياب منهجية فعالة لتحديد هاذ الحاجيات؛

- غياب شبه تام لنقل نتائج البحوث إلى الأجهزة المكلفة بالإرشاد وإلى الفلاحين، وهنا فين كيتلاقوا يعني الإرشاد الفلاحي مع البحث العلمي؛

والضوابط، إذن اجعلنا في غنى عن التعقيب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم.

ونمر إلى السؤال الموالي، موضوعه البحث الزراعي في المخطط الأخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

واضعي السؤال ما كاينيش.

السيد رئيس الجلسة:

مكاينش واضح السؤال، اللي غادي يلقي السؤال؟

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

غنوضعو السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور اللي كيلعبو الإرشاد الفلاحي في تأطير الفلاحين والدفع بقطاع الفلاحة إلى النمو المطلوب عن طريق نقل التقنيات العصرية للفلاحين وإمدادهم بالمعلومات الضرورية، وكذلك العمل على تحسين تكوينهم وتنظيمهم، أخذا بعين الاعتبار إكراهات البادية المغربية والخصوصيات ديالها والاحتياجات الملحة والضرورية للفلاحين، وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المرشدون للضيعات الفلاحية.

إلا أن ذلك الدور الطلائعي، السيد الوزير المحترم، اللي كان كيلعبو الإرشاد الفلاحي، واللي أعطى الأكل ديالو خلال هاذ السنوات الأخيرة بفضل ذيك البرامج المعتمدة، كبرنامج الإرشاد لفائدة المرأة القروية، وبرنامج نحو الأمية وغيرها من هاذ البرامج اللي كنههم الأسر القروية، اللي اليوم لاحظنا أنه اصبح باهت، وإلى ما قلنا أنه منعدم مع الإستراتيجية الجديدة للفلاحة.

كذلك، السيد الوزير المحترم، ما يمكنش لنا النهوض بالقطاع الفلاحي دون تطوير وتشجيع البحث العلمي، بحيث تظل الميزانيات المرصدة للبحث الزراعي جد ضعيفة، مما جعل ميزانية الاستئثار ببعض المعاهد والمؤسسات التكوينية تتراجع، الأمر الذي لا يخدم الفلاحة، في الوقت اللي كيتعين على المسؤولين الاهتمام بالبحث الزراعي من أجل تطوير المنتوجات الفلاحية

وكذلك الغرف الفلاحية يلعبوا الدور دياهم ويكون واحد التشاور وواحد اللقاء، وهنا كتجي السلسلة ديال الحلقة ديال يعني الإرشاد الفلاحي اللي إن شاء الله عما قريب يعني من هنا واحد شهر غادي يخرج المكتب الوطني ديال الإرشاد الفلاحي، واللي غادي يعمل تقنيات جديدة ديال التواصل مع الفلاحين باش منهم ابدات المدرسة الحقلية، منهم ابداو (les messages SMS) اللي كيمشيو للفلاحة، منهم (les stations) ديال (la météo) اللي ولاو في المناطق ديال (la production agricole) باش الناس يعرفوا أشنو هو القياس ديال الماء اللي خصهم يديروا، منهم (les matériels) اللي تعطي و (les équipements) لهاذ (Les conseillers agricoles) باش ييدوا يمشيو للميدان ويديروا مجال (Laboratoire) ويخدموا مع السيد، منهم (La base de données) اللي احنا كنوجدوها مع (FAO) دابا باش يمشي (Le conseiller) وعندو مشكل تطرح له نباتي أولا حيواني أولا مرض أو هذا، عندو واحد البنك ديال المعلومات اللي يقدر يخلي هذا الفلاح يستافد.

هاذ الشي تبغني إمكانيات وإمكانيات كبيرة، لأن خصنا موارد بشرية، خصنا تنقل، راه كنتنقلو على 5000 هكتار 10.000 هكتار، يعني (Les superficies) المساحة ديال الأرض اللي كل واحد هي قليلة، ولكن إن شاء الله برنامج اللي بدا وانطلق وغادي يزيد يتحسن مع الخروج ديال المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نمر إلى السؤال الرابع موضوعه الإفراط في استعمال المبيدات في المجال الفلاحي وتأثيره على الصحة العامة والبيئة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد وزير الفلاحة، يلاحظ في المدة الأخيرة تزايد اللجوء إلى استعمال المبيدات في المجال الفلاحي، وقد يصل الأمر إلى حد الإفراط حسب ما يقال، مما يترتب عنه التأثير الخطير على الصحة العامة وعلى البيئة عموما، ونتائج هذه التأثيرات تظهر على الأمد المتوسط والبعيد وتمس التربة التي تنال حظها من التأثيرات السلبية للإفراط في استعمال المبيدات.

بادرتم، السيد الوزير، منذ سنة 2009، فطتم إلى هذا الموضوع وخصوصا في إطار تنفيذ المخطط الأخضر إلى إعطاء العناية للصحة، فأخذت من اهتمامكم القسط الكبير، فقمتم بالمبادرة إلى اتخاذ عدة آليات، منها:

- آلية تشريعية المتعلقة بالقانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية

- ضعف الميزانية الحالية للبحث العلمي، فعلا ما كنتدشاش 0,25% من الناتج الخام الفلاحي، مقابل ما بين 0,9% و 3% في البلدان اللي كنتوفر على واحد البحث اللي هو متطور.

هاذ الشي كله غادي إن شاء الله نعملو على تداركه عبر الرفع بشكل ملموس من الاعتمادات المخصصة للبحث الزراعي وعبر النتائج اللي غادي تجي بها هاذ الدراسة اللي غادي تجيب لنا واحد الآفاق مستقبلية، احنا ما كنتقولوش بأنه يعني كيمشيو من شي حاجة اللي ما كايناش، يعني البحث العلمي في بلادنا داز واحد الاشواط اللي هي كبيرة وجد محممة وعمل نتائج اللي هي محممة، يمكن لي نرجع لها من بعد في الجواب الثاني، ولكن لا بد الآن من إعادة الهيكلة ديال هاذ القطاع ولا بد من العصرية ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

هو فعلا الجواب دياكم كان هو المساءلات اللي كانوا غيكونوا عندنا في العقيب، إلا أنه اللي كنتالبو به، السيد الوزير، اللي كنا كنتالبو به وأهم شيء وهو هاذ الدراسة، وهاذ الدراسة يجب أن تهتم بقضية العرض والطلب، هنا كنا منو للفلاح واحد (l'équilibre) في جميع المناطق، لأن اليوم، السيد الوزير المحترم، كنعرفو اليوم بأن الطاطم اشغال وصلات للسوق، في الوقت اللي كلهم الفلاحة كيديروا الطاطم، احنا ابغينا الإرشاد الفلاحي يجالو يوظر الفلاحين على وقت ديال الطلب ووقت العرض.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

فقط للتذكير بأنه مجهودات مبدولة كبيرة ديال المعهد الوطني ديال (la recherche) لأنه لقي واحد الأصناف جديدة من الحبوب والقطاني، النباتات الزيتية، العلفية، الأشجار المثمرة، هاذ الشي اللي عامل معنا اليوم يعني في الناحية ديال تافيلالت (laboratoire) ديال يعني (la multiplication)، يعني عمل واحد الحزم تقنية، عندو البنك (De gènes) للجينات يتسع إلى 65 ألف يعني أصل وراثي، بلورة وتطوير تقنيات ناجعة، هاذ الشي كله كنتقولو بأنه واحد المسار كبير اللي قطعو اليوم يعني هاذ المعهد.

ولكن جاء الوقت اللي باش يكون واحد التكامل وواحد النظرة باش كذلك هاذوك الفيدراليات البيئية اللي هما كيمثلوا الآن القطاع الفلاحي،

²The Food and Agriculture Organization of the United Nations

للمنتوجات الغذائية.

- وأحددتم كذلك، وهذه أعمال تسجل لكم لأنها جد إيجابية، بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية.
ابغينا، السيد الوزير، أنكم تفيدوا الرأي العام الذي أصبح يعيش خلل في هذا المجال حتى يطمئن، لتعطوا بيانات حول المجهودات التي تقوم بها المصالح أو الآليات التابعة لوزارتكم في هذا المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في...

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

استعمال المبيدات في المجال الفلاحي كيشكل عنصر هام في حماية المزروعات من الأمراض والحشرات والأعشاب الضارة، وكتولي الوزارة أهمية كبرى للتدبير السليم لهذه المبيعات، وجاء واحد القانون ديال 42.95 متعلق بالمراقبة ديال مبيدات الآفات الزراعية وتنظيم الاتجار فيها، على ضرورة إخضاع مبيدات الآفات الزراعية لمسطرة دقيقة قبل المصادقة عليها والترخيص باستعمالها، يعني أي مبيدات اللي غادي تدخل خاص تكون المصادقة عليها من وزارة الفلاحة.

فلا يعرض للبيع إلا المبيد اللي كيستوفي الشروط التالية:

- أنه ما كيشكلش خطر على صحة الإنسان والحيوان والبيئة؛

- وأن يثبت فعاليته على الآفة المراد يعني المكافحة ديالها؛

- كما يلزم هذا القانون بتسويق المبيدات داخل واحد العبوات تحمل ملصقات باللغة العربية وكتعطي جميع المعلومات اللي كتهم إمتاش هاذ المنتج غادي يتقاضى الوقت ديالو، كيفية الاستعمال ديالو، حتى يقلص بشكل كبير من الآثار السلبية لاستعمال هاذ المواد.

فلال المواسم الفلاحية الثلاثة الماضية على سبيل المثال، قامت المصالح ديال (ONSSA³) بواحد الإجراء ديال 3500 عملية مراقبة بالسوق الداخلية، أبانت على أن 129 يعني 3,7% عينة غير مطابقة و20 مخالفة مباشرة، أنجزت على إثرها 149 محضر أحييت على القضاء للبت فيها، وراقبت حوالي 66 ألف و500 طن من المبيدات، هاذو اللي كيجيو ديال (L'importation) على الاستيراد، حيث تم أخذ 2804 ديال العينة، 55 منها كانت غير مطابقة وأحييت على القضاء للبت فيها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

أجتم عن الشق المتعلق بتنظيم المبيدات في إطار القانون 42.95، السؤال أظن له أهميته من وجهة نظر كيفية استعمال هذه المبيدات. أعطيت إحصائيات إيجابية لتؤكد لنا مفارقة كبيرة وهي الدافع إلى طرح السؤال، هذه المفارقة تكمن في المساس بمبدأ المساواة.

الملاحظ أن الأهمية القصوى للمراقبة من طرف المكتب الوطني لحماية السلامة الصحية للمنتوجات الغذائية تتجه كلها إلى المنتج الموجه للتصدير، كنفهمو هاذ المجهود الكبير فيما يتعلق بالتنافسية، مقابل ذلك المنتج الفلاحي الموجه إلى السوق الداخلي، لا ينال من حظ عناية هذه المؤسسة إلا النزر القليل، هذا ترتب عنه نتائج وخيمة جدا، هناك كثير من الأمراض التي بدأت تظهر في الوسط الفلاحي وبالخصوص المتعلقة بالسرطان والبحوث التي تم الإعلان عنها الآن تقول بأن مصدرها هو هذا المشكل الذي لم يتم بعد التحكم فيه.

فإذن الأمر يتعلق باستهلاك مواد تحمل كميات غير مضبوطة وغير مراقبة من المبيدات رغم أن تكون حتى إذا فرضنا أن تكون هذه المادة سليمة ولكن الإفراط في استعمالها قد يفقدها توازنها، وبالتالي قد يخل بمبدأ الحفاظ على الصحة.

فالمشكل إذن يتعلق بالسوق الداخلية والمنتج الذي يتوجه إليه، فمن هنا نريد أن نلفت انتباهكم إلى ضرورة تفعيل مقتضيات القوانين التي بذلت جهدا كبيرا في إيجادها وتطويرها وتحسينها، والآليات لتفعيلها التي مازالت في بدايتها، وستكون بذلك قدمت خدمة كبيرة لصحة المواطن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أنا أشاطرك الرأي السي أستاذ أعمو، لأنه هاذ الإشكالية إشكالية مهمة، أولا كين التعليمات على مستوى جد عالي من الدولة أنه هاذ الشي ديال المبيدات والاستعمال ديالو المفرط ولا هذا، خصو يكون مقنن، خص تكون المراقبة وخصنا نردو البال.

ثانيا، فيما يخص باش.. لأن عندنا شركاء أجانب اللي كيصدرو لهم في الخارج لازم انظمئن بأنه يعني عندنا واحد (L'établissement autonome de contrôle : EACCE⁴) اللي هو كيراقب وعندو (la traçabilité)، تتبع المنشأ من الأول حتى كوصول عند الزبون، واحد النهار وقع واحد المشكل في واحد (Supermarché) في إنجلترا، عرفنا

⁴ Etablissement Autonome de Contrôle et de Coordination des Exportations

³ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

وضبان استفادتهم.

إذن، في هذا الإطار نسألكم السيد الوزير عن: ما هو برنامج وزارتك، وبالتالي برنامج الحكومة، فيما يخص تعبئة أراضي المجموع والأراضي التابعة للجماعات السلاوية كرافعة لإنجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

كما تعلمون الأراضي ديار المجموع كتمتد تقريبا على حوالي 12 مليون ديار الهكتار، فيها واحد مليون ونصف هكتار اللي هي صالحة للزراعة، مما يجعلها كنتكتسي واحد الأهمية قصوى في الإنتاج الفلاحي وتوفير فرص الشغل بالعالم القروي.

التعبئة ديالها هي جد صعبة، لأنه كايين مسائل قانونية والنظام القانوني الجاري على هاذ الأراضي كتعرفوا بأنه فيه واحد الإزدواجية، كايين حق الملكية واللي كيرجع للجماعة السلاوية، وحق الانتفاع اللي كيرجع لذوي الحقوق، وكتجاوز هذه الوضعية، باش تتجاوزوها درنا واحد الاتفاقية ديار الشراكة مع وزارة الداخلية بتاريخ 19 ماي 2010 من أجل تحديد طرق التعاون يعني في هاذ الميدان.

وعلى هذا الأساس، تم الإطلاق ديار ورش ديار واحد العمل بين (I'ADA⁵) والمديرية ديار الشؤون القروية وكذلك السلطات الجهوية باش نشوفو أشنو هما هاذ الأراضي اللي يمكن لنا نعبؤو وندخلوهم في الميدان الفلاحي واللي يمكن ما فيهمش إشكاليات أكثار مع ذوي الحقوق ومع الناس باش تقدرنجو نجيبي فيهم واحد القيمة مضافة.

فالمرحلة الأولى تم تحديد من طرف المصالح الجهوية ديار الفلاحة بتنسيق مع وكالة التنمية الفلاحية واحد 140 ألف هكتار لأراضي المجموع الصالحة لإنجاز مشاريع فلاحية، جينا للمرحلة الثانية هي دراسة الإمكانية ديار التعبئة ديار هاذ.. دابا هذا (Le potentiel) اللي كايينة 140 ألف، يمكن لنا نستغلوه فيه.

المرحلة الثانية هو دراسة إمكانية تعبئة الأراضي المحددة في إطار جلسات عمل تمت على المستوى الإقليمي، يعني شفتنا مع السادة الولاية والعمال في هاذ 140 ألف آش يمكن لنا نخدمو (Rapidement) وتقدرنجو نخرجوه للوجود، كايينة 40 ألف، 40 ألف تخص 20 عمالة وإقليم كوعاء

هذالك العنب منين فيرمة جاء في وسط المغرب لأنه كايين واحد التتبع ديار المسار وهاذ (L'établissement) وهاذ (Les contrôles) اللي كايين اللي كتعملهم معهم (ONSSA) كنتخلي لأنه الاتحاد الأوربي ملي كيراقب المواد ديالنا احنا من الدول الحمد لله اللي عندنا واحد (La conformité) بالنسبة لهاذ الشي ديال اسميتو.

فيما يخص السوق الداخلي، السوق الداخلي مكلفة به (ONSSA) و(L'ONSSA) خصها في هاذ النطاق أكثر نجاعة، خصها (Plus d'efficacité)، وهو القوانين راه كايينة، راه ما يمكنش يدخل شي منتج إلا إلى كان مطابق عليه من (L'ONSSA)، ولكن راه بعض الخطرات كتدخل (Le produit) من (La contrebände) وبعض الخطرات اسميتو..

فلهاذا، لازم تكون النجاعة أكثر لأنه وغادي تقوموا بواحد الدراسة باش نعاودو نديرو التحيين ديال هاذ المواد الكيماوية كلها اللي كتدخل، اشكون اللي خصها تبقى تدخل؟ اشكون اللي ما تدخلش؟ وبأي أئمة كايينة؟ وخاص حتى الأئمة فاش غتكون، فهذا أنا متفق معك بأنه خاص تحيين قانوني، خاص النجاعة في التسيير، ومن الأولويات ديالنا كن مطمئن أنه سيتابع في 2013 بكل صرامة هذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننقل إلى السؤال الموالي موضوعه دور أراضي المجموع والأراضي التابعة للجماعات السلاوية في إنجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني رفاقي المستشارين المحترمين،

انطلاقا من وعينا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية مخطط المغرب الأخضر الذي نعتبره مخططا طموحا من شأنه أن يخلق الثروات في بلادنا، ومن شأن تنزيله بطريقة صحيحة وسليمة أن يساهم في تطوير وتحديث الفلاحة والاقتصاد الوطني، فإننا نريد هنا أن نثير انتباه الحكومة إلى بعض الإشكاليات التي لازالت تعترض تطبيق هذا المخطط، والتي يجب على الحكومة أن تجد الحلول الملائمة لها في أقرب وقت ممكن.

من بين أهم الإشكاليات، نسجل ارتباك الحكومة بخصوص تعبئة الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشاريع المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر، بحيث لم تتمكن الحكومة لحد الساعة من تعبئة أراضي المجموع والأراضي التابعة للجماعات السلاوية والتي تتوفر على مؤهلات فلاحية هامة من أجل إنجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر في إطار الاتفاق مع ذوي الحقوق

⁵ Agence pour le Développement Agricole

كبيرة، والتي عندها قيمة استثمارية كبيرة، إلى شارك شي واحد بالحبوب بالتالي غادي يكون (automatiquement) مقصي لأن القيمة.. ولكن هنا ماشي القيمة التي تهمنا، تيمنا إنتاج الحبوب في حد ذاته باش نعاودو نرجعو الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والأشياء الأخرى المرتبطة، ما نبقاوش نشوفو غير إمكانيات الاستثمار والمبالغ المالية التي غادي تستثمر في هاذ المجال.

وهاذ أراضي المجموع أكد أنها إلى درنا، لقينا واحد الصياغة باش نتعاملو مع هاذوك الناس ذوي الحقوق في هاذ الشأن ونوجهوها لهاد الزراعات وتكون موجهة بشكل رسمي وواضح، ممكن أننا نتغلبو على مجموعة من الإشكاليات، منها أولا نحلو مشكل الأراضي وتولي نأفقه وما تبقاش أراضي التي الآن جامدة، ومرة أخرى نستأجبو للخصاص التي عندنا في مجال الحبوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟ تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا ما فيها باس تتكلمو على بعض الأمثلة التي هي ناجحة على الأراضي ديال المجموع والأراضي السلالية وتتكلمو على جوج أمثلة ديال الدعامات الأولى وتتكلمو على جوج أمثلة ديال الدعامات الثانية.

أولا في إطار الدعامات الأولى تتكلمو على مشروع مثلا جنان الرحامنة التي حظي بزيارة ملكية بتاريخ يعني 22 نونبر 2012، هذا كيمتد على 624 هكتار، باستثمار ما يناهز 122 مليون ديال الدرهم، سيمكن من إحداث 240 منصب شغل قار، اغرس السيد 55 هكتار، وفيها من الأشجار المثمرة فيها الحوامض والزيتون والرمان، وخصص 58 هكتار للخضراوات، وهذا شراكة، أولا استفادوا هاذوك ذوي الحقوق، خدموا في هاذيك الضيعة، ثانيا كان عندهم واحد السومة ديال الكراء، كنيأخذوا الكرا، وهما أو اولادهم يمكن يخدموا، وكتشوفوا بلي كتكونوا دابا غاديين في (L'autoroute) ديال بنجرير كيفاش كانت هاذيك الأرض قاحلة وكيفاش الاستثمار زعما خلى هاذيك المنطقة تحيا والاكتفاء الذاتي راه ما يمكن إلا يجي كذلك من واحد العدد ديال المشاريع التي من هاذ الشكل هذا.

كاین كذلك إنشاء، هذا في الدعامات الأولى، إنجاز ديال مشاريع نموذجية ديال الإنتاج ديال التمور، خاصة "المجهول" في الراشيدية، كاین رياض تافيلالت وضيفة بلبشير وضيفة ديال البروك، 500 هكتار، 400 هكتار، ولكن خاص الواحد يمشي يشوف ذاك الشيء بعينه باش يثيق، أنك تتدخل كيلومترات في كيلومترات الداخل، وتشوف كيفاش الناس رجعوا مناطق التي كانت شبه صحراوية بأنها كلها مغروسة وكتعطي القيمة المضافة وتعطي (Les emplois) وتعطي واحد المنتج.

عقاري أولي.

المرحلة الثانية التي هي الآن كيمت حاليا تحضير الملفات الخاصة باش نعملو طلبات العروض المتعلقة بكراء هاذ الأراضي ديال 40 ألف هكتار، الشيء الذي يتطلب تحديد واحد المجموعة من المعطيات، خص التصميم وتحديد المساحات والسومة الكرائية للعقارات، باش يكون ذاك الشيء واضح ويكونوا طلبات العروض إن شاء الله والاستشارة مع يعني المستثمرين، يعني نتوقفو. وهاذ الشيء كله ما يمكن يتعمل إلا في إطار الشراكة لهاد الأرض على إرساء على واحد العلاقة التي خصها تكون تعاقدية، كتضمن حقوق الجماعات السلالية من جهة، وكتحمي كذلك المصالح ديال المستثمر.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

من خلال جوابكم، السيد الوزير، نشكركم على بعض الإيضاحات وخصوصا المتعلقة منها بالأرقام التي اعطينونا، كلنا نعلم أن هناك 12 مليون تقريبا هكتار التي كتواجد عبر ربوع المملكة فيما يخص أراضي الجماعات السلالية والمجموع بشكل عام.

اليوم كتوضحو لنا بأنه كينة مليون ونصف من الهكتارات الصالحة للزراعة، وبالتالي يجب نسيان الباقي فيما يتعلق بالفلاحة، فرما تخصص لأشياء أخرى، بيت القصيد هنا، السيد الوزير، لأنه تتكلمو.. احنا عرفنا بأنه غادي تكون إمكانيات ديال دفاتر تحملات وإخراجهما يعني إستغلالها بطرق شفافة... إلخ، ولكن ننبه أو نصح أو نؤكد على أن هذه الأراضي عندها انتماء إلى جماعات معينة، عندها خصوصية معينة، ماشي كأراضي أخرى، الاستثمار فيها يا ريت أنه يبقى في نفس المنطقة، يعني الناس التي غادي يستثمروا فيها يكون من ذوي الحقوق إلى قدرنا، إلى قدرنا أقول، اعلاش؟

لأنه إلى طلعتنا درنا مجال دفاتر التحملات التي تخصصت لـ "SOGETA" و "SODEA" تنطلعو القيمة ديال الاستثمار، وبالتالي تينقصوا هاذوك الصغار.

أنا نتعرفو الآن احنا في المجال الفلاحي عندنا نقص في الحبوب، عندنا نقص في الشعير، في القمح... إلخ وتنستوردو الذرة، وهاذ الإمكانيات ديال الاستثمار في هاذ الأراضي ممكن أنها تمشي في هاذ الاتجاه، وبالتالي نحققو الاكتفاء الذاتي إلى خصصنا هاذ 1,5 مليون لهاد النوع من الزراعات، إلى حد ما أقول ممكن، ولكن ملي تندخلو للمنافسة ودفاتر التحملات، أشنو الذي اسعيتو له انتم في الصفقات السابقة؟ وهو القيمة الاستثمارية في المشروع، هنا فين كانت المنافسة يعني الفلاحة التي عندها قيمة مضافة

⁶ Société de Gestion des Terres Agricoles

⁷ Société de Développement Agricole

إذن السؤال ديالنا غدا شكون اللي غادي يخلص هاذ الفرق؟ واش المستهلك؟ واش الدولة؟ اشكون اللي غادي يكون مسؤول على هاذ الفرق؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد فؤاد النويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد النائب المحترم.

في مسائل الطاقة تيخص يكون دائما رؤية إستراتيجية، لأنه الإستراتيجية الطاقة تتكون ديما على المدى الطويل والجد طويل، على 30 أو 40 سنة، فإذن من المرتقب، وراه نتعرفو بأن أئمة المواد النفطية أو الطاقة الأحفورية بصفة عامة غترتفع مستقبلا، لأنه هي غير مستدامة، وفي نفس الوقت الطاقات المتجددة الثمن ديالها غيبقى نفس الثمن، لأنه ثمن الاستثارة، لأنه التكلفة كلها في الاستثارة، وملي تينتهي الاستثارة ترجع في الاستغلال ما كاين تكلفة، كاين غير الصيانة واللي هي تكلفة ضعيفة.

إذن المغرب عنده إستراتيجية طاقة طموحة ومبينة على بعض الركائز أساسا:

أولا، باقة طاقة متنوعة، هادي اعلاش؟ لأنه من الناحية الإستراتيجية تيخصها تكون متنوعة باش ما تتعرضوش لخطر من الأخطار، مثلا غدا يطلعوا أئمة النفط، ما تيخصناش تتعرضو لهم أكثر من واحد النسبة مئوية، لأنه تيقولوا بالفرنسية (ne pas mettre tous ses œufs dans le même panier)، هذا هو المبدأ، يعني باقة طاقة متنوعة وفيها نرتكز على تنمية قوية للطاقات المتجددة، وهادي كذلك مسؤولية بيئية تجاه مواطنينا، تجاه الأجيال المقبلة وكذلك الدول ككل، هادي مسؤولية اللي المغرب ملتزم بها.

ثانيا، اللي خصكم تعرفوا أنه اليوم الطاقات في الإستراتيجية ديالها مبينة على جوج ديال البنود أساسا أو ثلاثة، الطاقة الهيدروكهربائية، و نتعرفو التجربة ديال المغرب منذ الستينات، ثم وهادي السياسة ديال جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني الله يرحمو، و جلالة الملك محمد السادس هو اللي متبع هاذ سياسات الطاقات المتجددة، منها الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، 2000 ميغاوات في كل صنف من هاذ الطاقات في أفق 2020.

اليوم الطاقة الريحية التكلفة ديالها هي جد متنافسة، يعني التكلفة ديالها معقولة إلى قارناها مع الطاقات الأخرى، مع الغاز وحتى مع الفحم الحجري. إذن اليوم وصلنا لواحد الثمن ديال الطاقة الريحية اللي هو مناسب.

الطاقة الشمسية كيف قلتي الثمن ديالها مازال اشوية مرتفع، ولكن تيخصنا تقارنو الثمن ديال الطاقة الشمسية في المغرب مع الطاقة الشمسية

إلى امشينا للدعامة الثانية ناخذو مشروع ديال تنمية ديال التفاح بآيت إيلوسن بإقليم ميدلت، 200 هكتار بتقنية عصرية وتأهيل 80 هكتار لفائدة 119 من ذوي الحقوق، هاذ الشي اللي تكلمت عليه.

طلبنا من ذوي الحقوق باش يجيو ويستثمروا، الوقت اللي كيكونوا موجودين وباغين يستثمروا كعاونوهم، وعملوا واحد المشروع (200 sur hectares)، (moderne) ديال (les pommes)، وكذلك التنمية ديال النخيل بتامسنات بإقليم الراشيدية في جماعة المداعة، خلق 53 استغلالية لفائدة 53 من ذوي الحقوق.

فهاذ التكامل بين الدعامة الأولى والدعامة الثانية هو جد مهم في هاذ القضية ديال الأراضي السلاوية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الاستثارة في الطاقة الخضراء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لا داعي للتذكير أن العالم اليوم جعل من مسألة البيئة تحديا كبيرا لا يمكن العدول عنه، هذا التحدي الذي يهدف إلى البحث بكل الوسائل عن طاقة بديلة للطاقة الأحفورية من أجل الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون والغازات السامة عموما، والتقليص من ظاهرة الاحتباس الحراري التي أصبحت تعاني منه الكرة الأرضية.

إن بلادنا انخرطت في هذا المسلسل عن طريق تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة الخضراء بكل أنواعها.

السيد الوزير،

ما هو حجم هذه الاستثمارات؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تشجيع هذا الاستثمار؟ وما هو حجم الدعم المخصص لهذا القطاع بالنظر إلى حجم تكلفة الحصول على الطاقة الخضراء كطاقة بديلة في المستقبل؟

والسؤال الجوهرى هنا وهو تكلفة الحصول على الطاقة الخضراء، لماذا؟ اليوم احنا كلنا منخرطين في هاذ المسلسل ديال الطاقة الخضراء وبالأخص الطاقة الشمسية، ولكن اليوم كنعرفو كلنا أن الطاقة الشمسية كتنجم 1,50 درهم kw/h والطاقة اللي كتنجم اليوم من الفحم كتنجم بـ 70 سنتيم لـ kw/h.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

إلى اتفقتنا على الرؤية الإستراتيجية تترجع القضية واضحة، إذن لازم تنوعو الباقية، واخا التكلفة غادي نخلصو التكلفة اللي غادي تكون، لأنه هاذي ما عندناش خيار، لأنه الطاقة مادة حيوية، ما عندناش خيار فيها، وما يمكنناش نتعرضو لأخطار إستراتيجية أو جيو إستراتيجية، مثلا بنينو غير على النفط وغدا يكون أزمة في النفط، إذن لازم هاذ الاختيار.

من الناحية ديال الطاقة النووية، كايين دراسات وهاذ التصور غير كيخص 10 سنين حتى 15 سنة، ماشي 25، لأنه عندنا مركز وطني للبحوث في العلوم والتقنيات النووية، وعندنا مهندسين وعندنا خبراء، إذن خصنا ما بين 10 حتى 15 سنة باش نبدأو، باش نطلقو، ولكن حتى هاذ الخيار الآن فيه نقاش كبير على الصعيد الدولي لأنه الآن المحطات النووية ديال الصنف الثالث أو الجيل الثالث (la 3^{ème} génération) اللي هما اللي تمتازوا بأعلى نسبة ديال السلامة والأمن النووي، يعني هاذو التكلفة ديالهم جد مرتفعة، مثلا ذاك اللي تيعيطوا لهم (Les EPR⁸)، مثلا (Les EPR) التكلفة ديالهم جد مرتفعة، وبالتالي التكلفة ديال الطاقة النووية ما بين الجيل الثالث والجيل الثاني ارتفعت بأكثر من 20%، وبالتالي يعني التنافسية ديال هاذ الطاقة ما ابقاتش اجمال زمان.

إذن الآن حتى من الناحية الاقتصادية الرؤية تغيرت، ولكن مع هذا احنا عندنا دراسات لأنه كيخصنا في كل وقت أو في الوقت اللازم ما نجابو على هاذ السؤال واش خص المغرب ينطلق يعني في هاذ التنظيم النووية ولا لا؟ مازال لحد الآن مكايينش الجواب، مكايينش لحد الآن اختيار اللي اخذاه المغرب، ولكن ماشي واضح بأنه النووي هو يعني طاقة اقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي يتعلق بتنامي ظاهرة المطارح بالجماعات الترابية، مطارح النفايات التي يلجأ إليها بطريقة اضطرارية في بعض الجماعات الترابية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

إذا كان جمع النفايات المنزلية والمواد المشابهة لها ونقلها وإيداعها بالمطارح

غادي نصلحوها في ساعات الذروة، لأنه عندنا (stockage)، نتخزنو ذاك الطاقة، لأن المحطة ديال ورزازات اللي ابدينا فيها فيها تخزين الطاقة.

إذن في ساعات الذروة تنصلحو الآن محطات حرارية اللي تستعمل الفيول، إلى قارنا الثمن ديال ذيك المحطات الحرارية اللي تستعمل الفيول، وتتعرفوا كايين اليوم تندعمو الفيول من صندوق المقاصة، مع التكلفة ديال الطاقة الشمسية، تتكون تقريبا نفس التكلفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب القيم.

هو احنا في فريق التجمع الوطني للأحرار احنا هاذ البرنامج ماشي غير منخرطين فيه، ولكن راه الوزيرة السابقة وزيرة تجمعية اللي ابدات هاذ البرنامج، إذن ما يمكن لنا إلا ندعموه.

جيتو بكلمة اللي هي محمة، وهو الإستراتيجية، الإستراتيجية أنا متفق معك، السيد الوزير، إذن احنا كنتكلمو اليوم على جوج ديال الحوايج، أولا الأمن الطاقوي والاستقلالية في مجال الطاقة بالمغرب، ولكن في نفس الوقت كنتكلمو على القدرة الشرائية ديال المواطن اللي غادي يشري هاذ الطاقة، إذن اليوم الهدف ديال الحكومة وهو تصيب توازن ما بين هاذ الجوج.

احنا في هاذ الفريق إلى اسألنا هاذ السؤال، لماذا؟ باش نعطيو الوجبة للحكومة والسيد الوزير يفسر للشعب المغربي، لأن بزاف ديال الناس في الشعب المغربي كيتساءلوا، كيفولوا هاذ الطاقة بشحال غتقام علينا غدا؟

إذن من الناحية الإستراتيجية احنا متفقين، معلوم هذا شيء... ولهذا، كتجيبي هاذ المسألة ديال الإستراتيجية لواحد السؤال آخر إلى سمحتيو، السيد الوزير، احنا في أفق 2020 أو 2025 غنوصلو تقريبا لـ 25% ديال الإنتاج المغربي يكون إنتاج من هاذ الطاقة الشمسية، ولكن غتبقى لنا واحد الطرف كبير اللي كينتوردوه من الخارج، واش مكتظنوش أن اليوم واخا هذا كيبان من الناحية الإيكولوجية اشوية متناقضة، ولكن واش مكتظنوش أن اليوم حان الوقت أن نخممو حتى في الطاقة النووية في إطار هاذ الأمن الطاقوي للبلاد؟ ولاسيما أن الطاقة النووية كتطلب على الأقل 20 حتى 25 سنة غير باش تدير الدراسة وتوصل للإنتاج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار...

⁸ Evolutionary Power Reactor (initialement European Pressurized Reactor) ou réacteur de 3ème génération

المخططات الجهوية الآن والمخططات الإقليمية قررنا، هما من اختصاصات مجالس الجهة ومجالس الأقاليم، ولكن ما وجدوش لضعف الإمدادات المالية، وقررنا في القطاع باش نعطيو دعم مالي، وجدنا دفاتر التحملات وأعطينا دعم مالي لمجالس الجهات ومجالس الأقاليم باش نوجدو هاذ المخططات الجهوية وكذلك المخططات الإقليمية لتدبير النفايات المنزلية، باش يكون واحد التوجه ويكون تدبير بمهنية ديال هاذ النفايات المنزلية.

ثانيا، كاي انشأنا برنامج وطني للنفايات المنزلية والمائلة، هاذ البرنامج على مدة 20 سنة، يعني من 2009 ابدينا انطلقنا و2030، والاستثمار الشمولي ديال هاذ البرنامج يناهز 40 مليار درهم اللي سيكون التمويل ديالو القطاع، قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ثم وزارة الداخلية كذلك والجماعات المحلية، هما بشراكة هاذ 40 مليار تخلصنا تقسموها بثلاثة.

إذن الهدف ديال هاذ البرنامج هو إنجاز مطارح مراقبة لفائدة 350 مركز حضري، وكذلك إعادة تأهيل 220 مطرح عشوائي، وفي هاذ الآن وصلنا من بعد 4 سنين في هاذ البرنامج، وصلنا من الرفع من عمليات جمع النفايات بطريقة مهنية إلى 79% في المراكز الحضرية، ثم 14 مطرح مراقب، ونحن بصدد إنشاء 5 مطارح مراقبة إضافية وإعادة تأهيل 22 مطرح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير.

احنا في حزب الأصالة والمعاصرة واعيين بالصعوبات ديال المعالجة ديال هاذ المعضلة، ولكن إذا شفتونا هضرنا على الاستعجالية، لأن الأحسن ندبروها الآن بثن مرفوق وبدون اختلالات، ولا ننتظرو سنوات أخرى اللي غادي تقام علينا بأعلى.

ثانيا، السيد الوزير، المشاكل اللي هي اليوم تتطرح في هاذ المطارح، مثلا مطرح النفايات الصلبة بأم عزة، لاشك أنكم تعلمون به، اللي هو جاء حمة الرباط-سلا-زمور-زعير، حازت على الصفقة واحد الشركة فرنسية، حازت على صفقة بـ 8 الملايير ديال السنتم، ولكن هاذ المطرح لم يعرف حتى شي معالجة، ابقى هو هاذيك.

خلال السنوات الأخيرة لاحظنا فشل هذه شركة في تدبير مرفق مطرح النفايات بأم عزة من خلال ما يلي:

- (Lixiviat) مثلا، هذا مشكل اللي أصبح يهدد الفرشة المائية؛

- الأضرار بالبيئة على مستوى النباتات والحيوانات؛

- مشكل الرائحة، السيد الوزير، الذي أصبح يصل تأثيره إلى العاصمة

الرباط، حي الرياض، ما أثر سلبا على المواطنين من حمة، والثن كذلك

العمومية ومعالجتها يعتبر أحد الاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية، فإن هذه الأخيرة لم تستطع إيجاد حلول عملية وشمولية لهذه المعضلة التي أصبحت تتفاقم يوم بعد يوم بسبب التخلص من النفايات المنسية في مطارح عشوائية دون أدنى معالجة، وعملية الطمر التي لا تتم بطريقة منظمة، عقلانية وعلمية، مما يسبب أضرارا جسيمة على الجانب البيئي الصحي الاقتصادي والسياحي ببلادنا.

فإذا علمنا أن المغرب ينتج 6,9 مليون طن سنويا من النفايات المنزلية و5,3 مليون طن في المجال الحضري و600 طن في المجال القروي، فإننا نشير انتباهكم إلى ضرورة الاستعجال بتأهيل مطارح النفايات المنزلية عبر معالجتها بطريقة مهنية في أفق الرفع من نسبة المعالجة التي لا تتجاوز اليوم 10%.

ومن هذا نسألكم، السيد الوزير، ما مدى مواكبة وزارتك للجماعات الترابية في مجال تأهيل مطارح النفايات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

صحيح هاذ المعطيات اللي اعطيتي والإشكالية هي موجودة، وهاذ الشي راه احنا كلنا واعيين بهذه الإشكالية، والإشكالية موجودة واللي غادي ترتفع، لأن النفايات في المستقبل غادي يرتفعوا مع ارتفاع الحياة أو نسبة الاستهلاك ديال المواطنين.

وهاذ الأرقام كذلك اللي اعطيتي هي صحيحة، يعني 5,3 مليون طن في المجال الحضري ومليون و600 ألف طن في المجال القروي.

ولكن لمواجهة هاذ الظاهرة، الوزارة تتعمل بشراكة، خاصة أنه كيف قلت هذا من اختصاصات الجماعات المحلية، ولكن الجماعات المحلية بضعف الإمكانيات المادية والتقنية لها تخلصنا نواكبو ونساعدوها باش تقدر تواجه هاذ الظاهرة.

ولهذا، احنا عندنا عمل تشاركي مع قطاع وزارة الداخلية، ولهذا هاذ العمل يعني فيه عدة تدابير:

أولا، من الناحية ديال الترسانة القانونية، كاي هاذ القانون 28.00 اللي يعني اللي تخلص تدبير النفايات والتخلص منها هو اللي تياطر، تبحاول يعطي يعني إطار قانوني وكذلك يعطي مواكبة عبر المخططات (المخطط الوطني والمخططات الجهوية والمخططات الإقليمية لتدبير النفايات المنزلية)، هذا البند الأول.

وفي هاذ الإطار، وجاوبت البارح على نفس السؤال في مجلس النواب،

الأخوات المستشارات،
إخواني المستشارين،
باسم الفريق الاستقلالي، أتقدم بهذا السؤال حول النزاع القائم بين
العمال وإدارة الكوس بالعرائش.
السيد الرئيس،

إن النازلة موضوع الخلاف القائم حاليا بشركة الكوس بالعرائش، والتي
أصبحت وللأسف تسير الآن من طرف الزوج والزوجة والبنت كمتصرفين
بعد إبعاد الإسبان الذين كانوا أصحاب الشركة.

ولقد جرى هذا التعديل بدون إشراك العمال والاتحاد العام للشغالين
بالمغرب كقناة وحيدة في الشركة وكونهم شركاء اجتماعيين، وكما تم الإجماع
على حقوق العمال جملة وتفصيلا، حيث أصبحوا يعوضون بأيدي عاملة
تستجلب عبر الوكالة الوطنية للتشغيل، وذلك للاستفادة من الإعفاء من
أداء مستحقات التغطية الاجتماعية، علما أن الشركة توقفت منذ أمد طويل
عن دفع استحقاقات صندوق الضمان الاجتماعي والصندوق التكميلي
(CIMR⁹)، بالإضافة إلى محاربة المسؤولين النقابيين بهذا المرفق.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن هذه الوضعية المأزومة، وكيف
يمكن أن يحصل هؤلاء العمال على مستحقاتهم كآخر حل؟ هل هذا الحق
البيسط يتطلب مجهودات واعتصامات وإضرابات، ونحن في زمن المصالحة
الاجتماعية وزمن القوانين؟ وكيف تدبر وزاركم هذا النزاع الذي لا يتطلب
إلا عملية حسابية بسيطة تحدد مستحقات عمال، عملوا أكثر من 30 سنة
في شركة جنت أرباحا أقل ما يقال عنها ضحمة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أتوجه بالشكر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على طرح
هذا السؤال المتعلق بالنزاع الذي كان في شركة الكوس بمدينة العرائش،
والذي هو الأساس فيه جاي من المطالبة ديال العمال، التي هما 85 عامل
اللي دائمين، دخلوا في إضراب للمرة الثانية في سنة 2012، المرة الأولى
كانت في شهر مايو، وحصل اتفاق ما بين أرباب العمل والعمال، واستأنفوا
العمل، ومرة أخرى كان إضراب ثاني ابتداء من 22 أكتوبر 2012 وانتهى

ديال العقار اللي عرف واحد الانخفاض كبير من أجل هذا.
بينما هناك شركات، السيد الوزير، بإمكانها القيام بطمر النفايات بشكل
مجاني شريطة الحصول فقط على (La valorisation/le recyclage)
لمواد النفايات عوض صرف ميزانية 8 ديال الملايير لشركة فشلت في تدبير
هذا المرفق.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

يعني هاذ الميدان ديال تدبير النفايات هو ميدان جديد بالنسبة
لمغرب. وأنا متفق معك بأنه تخلصنا نخلق بعض الأنظمة ديال تدوير
النفايات، لأنه كين تكون فيها فائدة اقتصادية واجتماعية لأن تتخلق عدد
كبير من فرص الشغل، وأنا عندي اليقين بأنه شركات أو مؤسسات مغربية
يمكن تكون عندها المهنية الكافية باش تتكلف بهاذ الميدان، ولكن احنا كما
تعلمون، احنا سوق مفتوح يعني كين طلب العروض اللي تيكون، يمكن
فازت في هاذ الصفقة شركة تعرفوها أجنبية، ولكن كين مدن أخرى اللي
كين شركات مغربية اللي مكلفة بتدبير النفايات.

ولكن اللي خصنا، هو خصنا تقدمو تدريجيا والمهنية ديال القطاع
وكذلك ديال الجماعات المحلية راه تتقدم، والقطاع يتقدم جميع الدعم التقني
للجماعات المحلية ككل، لأن عندنا خبراء الآن عندهم تجربة اللي تقريبا ديال
20 سنة وهما تخدموا في هاذ الميدان، واللي تعملوهم رهن إشارة الجماعات
المحلية.

ولكن ما نساوش بأنه تخلص يكون هاذ العلاقة ديال الشراكة وديال
الدعم وديال التعاون هي اللي غادي تعطينا هاذ التقدم ما بين المنتخبين من
جهة وقطاع الداخلية من جهة أخرى اللي هو الوسيط وقطاع البيئة اللي
هو الوسيط التقني واللي عندو الخبراء اللي يمكن يساعدوا الجماعات المحلية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني
حول النزاع القائم بين العمال وإدارة الكوس بالعرائش. الكلمة لأحد السادة
المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

⁹ Caisse Interprofessionnelle Marocaine de Retraites

في 12 دجنبر من نفس السنة 2012.

المشكل اللي كان مطروح وهو أن هاذ الشركة اللي عرفت التسوية القضائية لمدة، وتم استمرار النشاط ديالها من خلال مستثمرين اجداد، كتعيش ضائقة مالية وواحد العدد ديال الالتزامات ديالها تجاه العمال ما قامتش بهم، من ضمنهم هاذك الشهر 13 اللي هو المنحة اللي كانوا تياخذوها العمال وتياخذوها بمناسبة عيد الأضحى، وكذلك ما تمش دفع المستحقات ديال الصندوق ديال (CIMR) الصندوق ما بين المهني للتقاعد.

وأظن بأنه الآن استأنفوا العمل، العمال اللي هما فعلا مؤطرين من طرف النقابة ديال الاتحاد العام للشغالين، على أساس أنه مازال المتابعة ديال الحقوق ديالهم، الوزارة تدخلت في كل.. عن طريق التفتيشية وعن طريق اللجان ديال المصالحة، لا محليا ولا في اللقاء اللي تم ما بين أرباب العمل وما بين العمال، في ما يحتمله القانون، وما هو ممكن بالنسبة للقانون يعني تلقى حل نظرا لأن النزاع نزاع مادي، ماشي النزاع عنده صبغة أخرى، كندخلو بمحاولة الصلح وتقريب ذات البين، وكتبقى الإمكانيات كلها مشروعة أمام العمال باش يدافعوا على الحقوق ديالهم، كذلك أمام أرباب العمل باش يدافعوا على الحقوق ديالهم خارج الإطار ديال التصالح اللي هو اللي كيمكن لنا تتدخلو فيه، اللي هو الإطار ديال المطالبة بالحقوق أمام العدالة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري سأشكر السيد الوزير على التوضيحات الكبيرة والقيمة التي جاء بها.

الهدف، السيد الوزير، من طرح هذا السؤال رغم أننا نعي جيدا وتعايش معه كثيرا، الموضوع هو إثارة انتباه العمل الحكومي بصفة عامة ووزارة التشغيل بصفة خاصة على النزاعات الاجتماعية.

احنا عارفين، السيد الوزير، أنكم ما كتبخلوش، وأنا لا أجاملكم، السيد الوزير، ولكن راه إلى ابغينا الاستقرار ديال البلاد، إلى ابغينا التنمية، هي هاذ الحقوق البسيطة ما نوصلوش لها للاحتجاجات وما أكثرها في جميع المدن، سببا وفي هاذ العصر هذا ولينا كنشوفو الإجهاز الكلي على حقوق العمال، حق النقابي أصبح ممنوعا، وهذا عيب على حكومة وعيب على وجودكم اتنا، احنا كنعرفو عقليتكم وكنعرفو طبيوتكم والحنان ديالكم على اليد العاملة، لأنكم عارفكم ولد القاعدة، ولد الشعب، ولكن عيب أننا نبقاو نديرو احتجاجات باش ناخذو الحد الأدنى للأجور، عيب نبقاو نغوتو ونديرو الإضرابات، ونوقفو عجلة التنمية باش نطلبو حق مشروع، الانخراط

في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو التصريح بالأيام الفعلية. الموضوع ديال هاذ الكوس ما هو إلا نموذج، السيد الوزير، أنا كتعرف غير في مكناش عندي عدة مشاكل، في جميع مناطق المغرب العمل النقابي أصبح محظورا، وهذا ما يعاب، خاصنا البادرة الطيبة تبي لجنة من الوزارة ديالكم وتنسيق مع مندوبية التشغيل اللي كايته، وتوفروا لهم إمكانيات باش يمكن لنا نخلو المشاكل، لأن لولا لم تكن اليد العاملة كفاءة ورزينة وتعيش في استقرار سوف لن تكون هناك مردودية وسوف لن تكون هناك تنمية.

فراجونا، كفريق استقلالي، الأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات ومحاولة تطويقها إنصافا لليد العاملة وهذا ليس بعزيز على قدرتك. شكرا السيد الوزير.

جوج دقائق راه ما كفاياش، السيد الرئيس، ولكن هذا موضوع خاصنا نخلوه، لأنه هو مثار النزاعات الاجتماعية وبغيرتنا الوطنية تيصننا نخلو هاذ النزاعات ونحدو منها. شكرا. أستسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، معذرة، معذرة، الأمر قانوني، لابد من الاحتفاظ على الوقت للآخرين للأسئلة المتبقية. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت نعبر للسيد المستشار المحترم على أنني أفتخام معكم تماما الأشياء اللي قالها. احنا في موقع كحكومة، كوزارة التشغيل، في موقع باش ندافعو على دولة الحق والقانون في المجال الاجتماعي.

للأسف هاذ الجانب ديال دولة الحق والقانون في المجال الاجتماعي يخرق، وأعطيت أمثلة، الآن كنشغلو باش نطورو الإمكانيات ديالنا باش ندخلو قبل، كايين عمل اللي كيتعمل.

ربما دقيقتين لا تتسع، وكانت مناسبة باش تناقشنا في اللجنة، يمكن لنا نعاودو نرجعو للأمر، من دون شك على أن الجهاز ديال التفتيش، لا ديال الوزارة ولا ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوسائل ديال كيفاش نتفادو المشاكل اللي كتجي من النزاعات الاجتماعية، كيفاش نخلقو آليات باش ننداو واحد النوع من الاستباقية، نشغلو على هاذ النزاعات الاجتماعية، لأن احنا محتاجين في بلادنا باش تكون مقاولات كتخدم وتنجم وكتربح وكتخلص العمال وكتحفظ لهم الحقوق ديالهم وكتصونها، هذا هو الاتجاه اللي خاصنا نمشيو فيه كاملين. واحنا على كامل الاستعداد باش نشغلو، طبعا، مع الممثلين ديال الحركة النقابية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي موضوعه نزاعات الشغل القائمة

لذلك، مطالبين، السيد الوزير، احنا نشوفوكم باستمرار، كنعرفو آش كيندار في القطاع ديالكم، ولكن احنا مطالبين الآن باتخاذ إجراءات وتدابير جديدة تنسجم مع الظرفية بطبيعة الحال، وإذا غادي نتكلمو على دولة الحق والقانون لا يمكن أن نتكلم عن دولة الحق والقانون ما لم نتكلم على احترام القانون الاجتماعي في شموليته، قانون الشغل وقانون بطبيعة الحال الذي يتعلق بالحماية الاجتماعية.

ننتظر من السيد الوزير أنه يكون جوابكم شافيا ويختلف عما سمعناه، لأن كيف قلت، السيد الوزير، ما تنتظروش النية، كنتظرو العمل. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

أظن بأنه طبعاً في 3 دقائق ولا حتى في 5 دقائق هاذ الإشكالية يصعب النقاش عليها.

ابغيت نذكر بواحد العدد ديال الأشياء، الأسباب ديال النزاعات ديال الشغل متعددة، ما كاينش اللي هو طبيعي واللي هو ماشي طبيعي، كاين أن هناك نزاع، إما في الطريقة ديال العلاقات ولا النوع ديال العلاقات ولا المطالبة بالحقوق ولا بمكتسبات ولا المطالبة بإعادة تنظيم العمل.

إذن هاذي كلها نزاعات كنجي ولا ما كتجيش، وداخله في إطار القطاع المنظم ولا خارج القطاع المنظم، إذن من هنا كتبان التعقيد ديال هاذ الأمر هذا.

الآن في بلادنا جزء من الإنتاج، من العلاقات الاجتماعية ديال الشغل خارجة عن النطاق ديال المدونة ديال الشغل، القطاع غير المنظم، وداخل القطاع المنظم أجزاء من قانون الشغل لا تطبق، الناس اللي ما تيصرحوش بالأيام ديال الضمان الاجتماعي، إلى غير ذلك.

إذن أشنو هو العمل؟ خصنا ندخلو في إطار واحد المقاربة اندماجية، هاذ المقاربة الاندماجية خصنا الوسائل اللي عندنا ديال تفعيل القانون تشتغل، كاين طرف مسؤوليتو عند الوزارة، هما المفتشين ديال الشغل، وهي الوسائل اللي خصها تعاطاهم والرفع من المستوى ديال المردودية ديالهم، وهذا عمل اللي احنا خدامين عليه، وماشي ساهل باش تقومو به.

احنا فيما يخص التكوين المستمر ديال المفتشين، فيما يتعلق بالوسائل اللي خصها تعاطاهم، فيما يتعلق بالعمل ديال الصندوق الوطني للضمان

أو التي تحدث، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

سبق لنا في عدة مناسبات تناولنا هذا الموضوع، سواء من خلال أسئلة كتابية أو شفوية، الموضوع ديال نزاعات الشغل القائمة أو التي تحدث، باعتبار أنه موضوع دائم، يعني باستمرار هو مطروح على الوزارة ديالكم. ارتأينا من جديد، عاود نرجعو نظرحوه في هاذ المناسبة. كما تعلمون، السيد الوزير، أن الأسباب اللي كترجع لها جل نزاعات الشغل:

1- التضييق على حق الانتماء النقابي؛

2- عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل؛

3- عدم تطبيق قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

4- المس بالحقوق المكتسبة للطبقة العاملة، تعلق الأمر بالحقوق اللي جات بفعل فضلات أو بطبيعة الحال بالحقوق اللي كتجي على إثر ما تتوفر عليه الطبقة العاملة من مهارات وإمكانيات بطبيعة الحال في المجال ديال العمل ديالها.

هاذ النزاعات، السيد الوزير، كنعبروها هي غير طبيعية، غير عادية، يعني كان المفروض أنه ما تكونش نزاعات من هاذ النوع، وهذا كيتناقض مع ما جاء به الدستور الجديد وكيتناقض مع البرنامج الحكومي، ومن طبيعة الحال كذلك يتناقض مع متطلبات الظرفية الراهنة وما يواجمنا من تحديات.

في حين توجد نزاعات عادية، وهاذي هي التي نعتبرها عادية، وهي اللي خاصها تكون، هي اللي كتعلق بالمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، والتي تدخل في إطار إبرام الاتفاقيات الجماعية الجديدة، هاذ النوع ديال النزاعات كنعبروها عادية، الأخرى غير عادية لأنه ما خصهاش تكون، أصلاً ما خصهاش تكون، لأنه لا يعقل أنها تكون.

لكل ذلك، كنعاءوكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير اللي ستقومون بها من أجل وضع حد لهاذ الوضعية، وخاصة أننا كنتظرو أنه يوقع تطور؟

احنا المسألة اليوم، السيد الوزير، لا تتعلق بالنوايا، احنا كنعرفو النية ديالكم، بل تتطلب اتخاذ إجراءات عملية، وخاصة أن هاذ الآفة تمس المقابلة اللي كتطبق القانون وكتمس كذلك العمال، وكتعرفوا دابا مدى الاتساع ديال القطاع غير المهيكلي.

بالدور ديالو، ضعيف، هذا كتعرفوه وكتقروا به، خاص يتدار عمليا، ما مسموحش، خاص احترام مقتضيات مدونة الشغل فيما يتعلق بلجان البحث والمصالحة، التركيبة ديالها.

راه أساسي، السيد الوزير، إلى كان بطبيعة الحال حاضر مسؤول، احسن ما يكون مسؤول ثانوي، هادي مسألة فيما نقاش، ماشي فيما نقاش فيها القانون، مدونة الشغل تنص على أساس السادة الولاة والعمال خصهم يكونوا.

زوج، القانون خصو ينطبق كذلك، هادي مسألة كتعلق، إلى ما صالحاش خصكم تغيروا القانون، القانون كحدد كيفاش كتركب اللجنة الإقليمية واللجنة الوطنية، يجب أن تحترم.

ثلاثة، إعادة هيكلة وزارة التشغيل، وزارة التشغيل كتعرف واحد العدد ديال المندوبيات الآن، كتعرفوا اتما الوضعية كيفاش كينة وحتى وزارة المالية الآن كتناقشكم، إذن خاص هاذ المسألة ما تبقاش كينة.

كذلك خص احترام الحقوق الأساسية وفق البرنامج التكويني اللي كتديروا الآن مع المكتب الدولي للشغل اللي غيستافدوا منه 500 مفتش الشغل.

أخيرا، السيد الوزير، احنا طالبناكم كيف قلتيو باش تجيو عندنا للجنة اللجنة المختصة باش نتذاكرو، احنا سجلنا لكم كتاب في الموضوع، ولكن مطالبين الآن، السيد الوزير، باش تتقدمو باش تطوروا، بطبيعة الحال، وهاذ الشي كتقولو به وكتقولوه ماشي دفاع فقط على العمال، دفاع عن العمال ودفاع على المقاولو ودفاع أيضا، السيد الوزير، باش نخلقوا علاقات مناخ اجتماعي سليم تماشيا مع ما نحن مقتنعين به، لكن هاذ الوضعية لا بد أن يتم وضع حد لها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

احضرتي بصفة مباشرة للحوار الاجتماعي كيف ما خصو يكون. أظن بأنه احنا كنشتغلوا في واحد الوضع اللي احنا في دولة الحق والقانون، العلاقات الاجتماعية وعلاقات الشغل كيصطها القانون.

إذن الوسائل الأخرى اللي كتقرب وجهة النظر، اللي كتصالح الناس، اللي كتحاول تتفادي المشاكل، هادي كلها من اختصاصاتنا. كذلك الملاحظة والوقوف عن خرق القانون والتبليغ به للمحكم، هذا كذلك دورنا، ولكن كتبقى أن الناس في واحد الوقت كيمكن يحتكموا للقانون.

ولهذا، كل الصراعات كيف ما كانت، من الحق النقابي حتى للطرد ديال العمال، حتى ما تخلصش لهم (CNSS¹⁰)، كلها كتدخل في إطار القانون،

الاجتماعي، كاي عمل وكاي نتاج، كتبقى ملي كتجي عندنا النزاعات ديال الشغل، ابغيت نعطيك بعض الأرقام ديال نزاعات الشغل اللي كتجي، البعض منها كيمكن الحل ديالو في إطار التصالح اللي كيم، البعض ديالها ما كيمكنش الحل ديالو.

مثلا في 2012 تم تفادي اندلاع 103 ديال الإضرابات اللي هو نزاع الشغل من المستوى الجماعي اللي تيوصل للنزعة ديالو، اللي مكن من رخ 72 ألف يوم ديال العمل إلى اعتبرنا إضراب ديال نهار، في الوقت اللي بعض الإضرابات كتستمر أكثر من ذلك كما تعلم، ثم كذلك تم حل ودراسة ديال 335 نزاع اللي همت 272 مؤسسة اللي شاركوا فيها 25 ألف أجير من أصل 55 ألف أجير.

إذن هناك أمور اللي امشات للجان الإقليمية، وهناك أمور اللي امشات للجان الوطنية وتم الحل ديالها، إذن كينة مواكبة ديال هاذ النزاعات، محاولة الصلح، ولكن اللي احنا محتاجين له.. واسمح لي السيد الرئيس إلى طولت. اللي احنا محتاجين له وهو كيفاش نخلقوا العلاقات ما بين الفرقاء الاجتماعيين اللي تكون مبنية على واحد الأسس ديال التعامل كأطراف ديال الإنتاج بنوع من رحابة الصدر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

إذا سمحتي، السيد الوزير، ملي كتقولو النزاع المشروع والنزاع غير المشروع في نظرنا فرق ما بين نزاع كيرجع لهذا ما كيطبقش القانون، كتعتبرو هادي مسألة ما خصهاش تكون، بطبيعة الحال كيف كمشوفو احنا.

كذلك ملي كتكون المسألة كتعلق بلي ما كيصرحش في الضمان الاجتماعي أو كيتلاعب في التصريحات أو كيستعمل التشغيل المؤقت في غيره، هادي كتعتبروها ما خصهاش تكون، لأنها كتعلق بالدور ديالكم، الدور ديال الوزارة، لأن كتعلق بالقانون، النزاع العادي هو ملي كيكون التقدير متفاوت حول واش زيديو في الأجور أو ما زيديوش، القدرة التنافسية ديال المقاولو ما ساحش، كطلبو، أما القانون خاصو، هذا هو. لذلك، إلى اسمحتو، السيد الوزير، من الناحية المنهجية خصنا نتفقو على المبادئ، وإلا غادي نعممو، ما في مصلحتناش، السيد الوزير، ندخلو في.. وغادي نبقاو نتكلمو غير في العموميات، لا.

القانون، النزاع اللي كتعلق بعدم تطبيق القانون هو نزاع غير شرعي، كتتململو مسؤوليتنا في اللي كتقولو، وما خصكمش تختلغو معنا، السيد الوزير، انطلاقا من قناعتكم ومن توجهكم.

ما يتطلب، السيد الوزير، عمليا، احنا كتعرفو الواقع اللي كيتطلب باش تتجاوزوه، خص دعم جهاز تفتيش الشغل والتقوية ديالو باش يقوم

¹⁰ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين من أجل تربية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن مقتضيات هذه الاتفاقية بقيت بدون تفعيل.

ونتيجة لذلك، فإن الأطفال التوحدين لا يزالون، السيدة الوزيرة، محرومين من اللوج من أسلاك التعليم، محرومين من اللوج إلى مراكز التكوين، محرومين من أي امتياز في لوج مراكز الرياضة، مما يجعل أسرهم التي تتحمل مصاريف باهظة من أجل التعليم والتطبيب.

إن المقاربة الطبية التي تعمل على عزل الأطفال التوحدين في مراكز متخصصة، بالإضافة إلى ارتفاع كلفتها المادية أثبتت قصورها في عدد من الدول السبابة في هذا المجال. في مقابل ذلك، فإن مقاربة الإدماج التي تطالب بها أسر الأطفال التوحدين وتلج عليها، تشكل مكسبا لهذه الأسر وللدولة على حد سواء، وهي مقاربة واقعية، تستند إلى نماذج علمية لمعاين توحدين تمكنوا من الحصول على شهادات الدكتوراه، ومنهم من حققوا نتائج رياضية باهرة مثل اللاعب "ميسي"، ومنهم من قبلوا موازين القوى التكنولوجية، دون أن نرجع على العديد من الأسماء.

إن الطاقات الخلاقة والذكاء الثاقب للأطفال المصابين بالتوحد يمكن أن يستثمر بشكل إيجابي إذا ما تم اعتماد إستراتيجية واضحة ومندمجة لأجل إدماج هذه الأطفال.

لكل هذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الأسباب الكامنة وراء عدم تفعيل الاتفاقية الرباعية والذي ينص في فصله 34.. ما غاديش نعقب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد سعيد سرار:

لكل هذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الأسباب الكامنة وراء عدم تفعيل الاتفاقية الرباعية لفتح أبريل 2006، خاصة بعد المصادقة على الدستور الجديد للمملكة والذي يقضي في ديباجته بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة، والذي ينص في فصله 34 كذلك على أنه "تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع."

ثم ما هي التدابير الاستعجالية التي يمكنكم القيام بها من أجل احتضان ومصاحبة هذه الفئة من ذوي الاحتياجات؟ وذلك تفعيلا للاتفاقية السالفة

واحد الوقت خصها تمشي للقانون إذا ما قدرناش نخلوها بالوسائل إما ديال الوساطة، إما ديال المصالحة، إما ديال التحكيم، إما وسائل اللي احنا باغين نطوروها، إما بالاتفاقيات الجماعية، إلى غير ذلك من الوسائل اللي هي فيما بيننا، ومستعد نجي للجنة بكل رحابة صدر وتذكرو على ما ينبغي أن تقوم به في وزارة التشغيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على حسن المساهمة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول الأطفال المصابين بإعاقة التوحد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتنفضل.

المستشار السيد سعيد سرار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

السادة المستشارين،

تشكل إعاقة التوحد أحد أخطر أنواع الإعاقات على الإطلاق، وذلك لما تتسبب فيه من عزلة نفسية لفئات من الأطفال، تواجهم من الولادة إلى المات، خاصة إذا لم يتم تشخيصها مبكرا ولم تواجها رعاية طبية.

وتزداد هذه الإعاقة خطورة إذا علمنا أنها باتت في تزايد مضطرد، حيث وصلت حسب إحصائيات عالمية إلى 1 من كل 100 ولادة في المغرب.

وإذا ما استحضرننا انعدام التشخيص المبكر وضعف المتابعة الطبية، فإن ما يناهز 100 ألف مصاب بإعاقة التوحد يعيشون وأسرهم وضعيات مادية ومعنوية صعبة وعزلة نفسية قاسية.

ولقد بذلت أسر الأطفال التوحدين مجهودات كبيرة لأجل الخروج من هذا الواقع، وكنلت جهودها في إطار جمعيات واتحادات حققت نجاحات كبيرة في الدعم النفسي والإدماج المجتمعي، وبل تمكنت بفضل مجهوداتها الذاتية إلى الدعم المادي المباشر لأولياء الأمور من إدماج أطفالها في أقسام التعليم الابتدائي العادية مع أطفال أسوياء، وتمكن عدد من هؤلاء الأطفال من الحصول على معدلات عالية، لكن هذه الجمعيات لا تزال في حاجة إلى دعم ومساندة من لدن الدولة مثمة في قطاعات مختلفة، خاصة منها الصحة والتعليم والشبيبة والتكوين المهني.

في هذا الإطار، أشير إلى أنه تم توقيع اتفاقية رباعية في فاتح أبريل 2006، جمعت ما بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصحة وكتابة

مع وزارة الصحة من خلال اللجنة التقنية التي هي محمّتها بهذا الأمر. عندنا كذلك توفير الأدوات الديدأكتيكية الخاصة بالأقسام المدججة والتي وزارة التربية الوطنية كتوفر الفضاءات باش يتدرسوا هؤلاء الأطفال، ودعم قدرات الأطر الإدارية والتربوية العاملة بالمراكز التربوية المتخصصة، إضافة إلى دعم مشاريع الجمعيات المختصة.

إلى جانب هذا، هناك اليوم قانون التي هو موضوع اشتغال وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية لفائدة الأشخاص المعاقين والأشخاص التوحدين، الأطفال التوحدين هم جزء من هذه الشريحة التي يشملها هذا القانون.

ولا ننسى بالنسبة للأطفال التوحدين أو المعاقين بشكل عام المتتمين للأسر المعوزة غادي يستافدوا من صندوق دعم التماسك الاجتماعي، إن شاء الله، وبالتالي غادي تقدر نخصص، سواء في برنامج "تيسير" أو عموما من "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، جزء من الميزانية التي يتغذى بها هذا الصندوق لتعليم وتدرس الأطفال المعاقين ومنهم الأطفال التوحدين. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا لك السيدة الوزيرة، شكرًا على المساهمة.

أما السؤال الموالي فسيؤجل طبقا لطلب صاحبه وطبقا للقانون الداخلي للمجلس.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول ثبوتية الشواهد الطبية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرًا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلة والزملاء،

السؤال، السيد وزير العدل، طرحناه وأعتقد أنه في ظل الحكومة السابقة، ولكن الراهنية ديال السؤال لازالت حاضرة وبقوة في ظل هذه الحكومة الحالية، وذلك نظرا لما تكتسيه الشواهد الطبية من أهمية قصوى - والسيد وزير الصحة حاضر معنا - نظرا لأن الانعكاسات ديالها وما يبني عليها في المجال الجنائي أشياء في بعض الأحيان تكون ضارة بالمواطنين والمواطنات.

وكما تعلمون أن عدد كبير من الشكايات الواردة على النيابة العامة تكون مشفوعة بشواهد طبية، وبعد التحري من طرف الضابطة القضائية تبني النيابة العامة متابعتها انطلاقا من تلك الشواهد، التي تكون في بعض الأحيان لا تخلو إما من مجاملة أو عدم الواقعية أو عدم الحقيقة.

الذكر ولتقتضيات الدستور ذات الصلة بالموضوع. وشكرًا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار. السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤال، ولك نفس الوقت الذي أخذه السيد المستشار.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرًا السيد الرئيس.

أولا أتوجه بالشكر الجزيل للفريق الاشتراكي على طرح السؤال، وكذلك على وضع السؤال من أجل إثارة الموضوع، لأنكم تنازلتم على التعقيب وركزتم على التدخل من أجل إثارة الموضوع.

والسؤال اليوم لا يعني فقط الأطفال التوحدين، ولكن يعني الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل عام، لأن الاتفاقية الرابعة التي أشرتم إليها جاءت بخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة منذ ما يزيد عن 6 سنوات.

فلقد أخرجت هذه الاتفاقية من أرشيف الوزارة واطلعت عليها، وبالفعل فهي تعني جميع الإعاقات التي يعاني منها عدد كبير من الأطفال والذين يعانون من عدم إمكانية التمدد في الظروف اللائقة والسليمة، والتي تأخذ بعين الاعتبار إعاقاتهم.

هناك اتفاقية أخرى أنجزت في سنة 1996 ما بين كتابة الدولة المكلفة بالإعاقة وكذلك وزارة التربية الوطنية، وهاتين الاتفاقيتين كلاهما تؤكد على ضرورة تحسين ظروف تدرس الأطفال المعاقين.

ونبغي نشير هنا باش نتكلم على الحاضر ونتكلم على ما تقوم به الوزارة في هذا الاتجاه، خصوصا فيما يتعلق بدعم الجمعيات التي تشرف على تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، لأن اليوم عندنا جوج ديال الجهات تتكلف بهذا العمل، هناك جمعيات تشرف على هذا الأمر في مراكز محددة، وهناك أقسام مندججة تشرف عليها وزارة التربية الوطنية.

أحنا دعمنا هاذيك المراكز بما يزيد عن 13 مليون ديال درهم لفائدة 1559 طفل، منهم فقط 61 طفل يعاني من التوحيد، وتقدمت 3 جمعيات هذه السنة بمشاريع لفائدة تدرس الأشخاص التوحدين التي هما "جمعية آباء وأصدقاء أطفال معهد الأميرة لالة مريم للأطفال الانطوائيين" بطنجة، "جمعية رضا لإدماج الطفل التوحدي والمعاق ذهنيا" بالقبية بنصالح و"جمعية فضاء التوحيد" بوجدة. كلهم اعطيناهم الدعم الذي يساعدهم على تحقيق هذا الهدف النبيل التي هو تدرس الأطفال.

أشنو كزيدو على هاذ الأمر؟

بموجب هذه الاتفاقية في الواقع وكذلك بما تستوجبها الضرورة للمساعدة على تدرس هؤلاء الأطفال، كإثارة أشياء أخرى كتنمونها منها التجهيزات شبه الطبية، وتتعاون في ذلك مع وزارة الصحة.

هناك كذلك شهادات التي تقدم لهؤلاء الأشخاص عند الحاجة بتعاون

الوجه القانوني، يفترض أنها صحيحة إلى أن يثبت العكس، من ذا الذي بإمكانه أن يثبت العكس أو يثير المشكل؟ هو الشخص الذي سيعتبر ضحية نتيجة لشهادة طبية مزورة، هنا حينما يقدم هذا الشخص قرائن معقولة على قيام ما يمكن أن يتم على أساسه مساءلة تلك الشهادة الطبية ومن ورائها الطبيب الذي أنجزها، هنا تقوم مسؤولية النيابة العامة في أن تحرك البحث الضروري إزاء من يجب.

وهنا ينبغي أن نعلم أن القانون الجنائي فيه فصل صريح وواضح وهو الفصل 463، الذي يعاقب كل طبيب إذا صدر عنه أثناء مزاولته لمهنته ما يمكن تسميته بتقديم بيانات كاذبة عن العجز، وينبغي أن نتأكدوا في هذا الباب أن النيابة العامة تتعامل بحزم حينما تقوم بعض القرائن، وليس مجرد ادعاءات، على وجود زور في الشواهد الطبية، وهنا يتم البحث وتم المتابعة، في سنة 2011 كان 5 أطباء توبعوا، في 2012: 12 طبيب.

وأنا هنا أنه إلى أنه بالفعل هناك شواهد طبية تقدم على سبيل المجاملات ولها أثر خطير في تصنيف المتابعات، لأنه 20 يوم ماشي هي 21 يوم، 20 يوم تعني الفصل 400 يعني واحد المستوى من الأذى وواحد المستوى من العقوبة، 21 يوم تعني أننا انتقلنا من جنحة ضبطية إلى جنحة تأديبية تصل عقوبتها من سنة إلى 5 سنوات، ويكون الأطباء مسؤولون مسؤولية خطيرة على هذا النوع من العقوبات، كذلك هناك مسؤولية الأطباء فيما يقدمونه..

كما أن هناك مسؤولية أخرى بالنسبة حتى لحوادث السير، بحيث أن الأطباء، لا أقول جميعهم، ولكن أقول العديد منهم، يتقدمون بشواهد مجاملة، ويعتبر أنها سوف تؤدي إلى تمكين (ضحيا حوادث السير) من تعويضات، إلى آخره، لكن هذا في حد ذاته جريمة لأنه لا ينبغي منح أي شخص ما لا يستحق، لكن أثرها على الشخص المحتمل أنه ارتكب الجريمة خطير وخطير جدا من حيث ليس فقط العقوبة، ولكن أيضا من حيث سحب الرخصة ومن حيث أيضا النقط التي يمكن أن تسحب من سجل الشخص الذي..

فإذن تلاحظون أنه بالفعل هناك مشكل اسمه الشواهد الطبية، لكن لا يمكن أن تعولوا على النيابة العامة لكي تقوم بإجراء أبحاث في كل الشواهد الطبية، ينبغي للشخص المعني الذي يعتبر نفسه ضحية تلك الشهادة الطبية أن يبحث عن الوسائل التي يمكن أن تعتبر قرائن أولية ليثير انتباه النيابة العامة لكي تتحرك في الاتجاه الصحيح.

واعتقد بأنه 12 حالة من الأطباء الذين توبعوا سنة 2012 ليس بالكثير، ولكن لاحظوا أنه بالنسبة لسنة 2011 كان 5 عندنا توجه من أجل قمع هذا النوع من التجاوزات.

أخيرا، أقول لكم هاذ الموضوع ناقشناه بتوسع وبعمق في فعاليات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وكان الضيف هو رئيس...

والقرارات المتخذة بشأن تلك المحاضر والتحريات انطلاقا من الشواهد الطبية من طرف النيابة العامة تكون لها آثار جد خطيرة في بعض الأحيان، لأن تكون مشفوعة بالاعتقال كلما كانت الشهادة الطبية تفوق 21 يوم كما تعلمون.

وطبيعة الحال احنا نتساءل في هذا المضار، ما هي الرؤية المستقبلية، وأن هذه حكومة جاءت لتكريس، في ظل الدستور الجديد، دولة الحق والقانون وإيصال الحقوق إلى أصحابها وحماية الأفراد والجماعات، وهذا من مهام النيابة العامة؟

واش ما كاينش تفكير في آليات الآن باش تكون واحد الحماية للمواطنين من تلك الشواهد الطبية؟ وهذا ما تيتعلقش بكم، هاذ الشي تعرفوه، السيد وزير العدل، ولكن يتعلق بوزارة أخرى.

ولكن، في التضامن الحكومي، أنا أعتقد أنه أن الأوان لتجتمعنا معا وربما معكم أطراف أخرى من أجل ضبط هذه الآليات وإيجاد حلول، وخاصة في نطاق إصلاح بعض القوانين، القانون الجنائي أو قانون المسطرة الجنائية، إلى غير ذلك.

أنا ليس لدي تصور، ولكن لدينا تشخيص للمشكل، ولهذا أردت أن أسألكم، وخاصة إذا، انطلاقا من الصحافة، ما رأينا من حرمان عشرات بل مئات الأيام إن لم نقل الآلاف عن طريق الشواهد الطبية في المجال التعليمي مثلا، إذن هذا واحد المشكل قائم، نتعرفو به، خصنا كيفاش نعالجه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس. لكم الكلمة السيد وزير العدل والحريات، تفضلوا.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أود أن أؤكد أنه فعلا كاين عندنا التشخيص وعندنا العلاج. بالنسبة للتشخيص، ينبغي أن نتفق على أن الشهادة الطبية هي وسيلة لإثبات العجز ونوع الضرر اللاحق بالضحية، لكنها لا تثبت من كان سببا في الضرر، هذا مستوى آخر يثبت إما بالاعتراف، إما بالشهود، إما بوسائل الإثبات المعتبرة قانونا.

الشهادة الطبية مهما كانت عدد الأيام التي تحملها فيما يسمى معجزا مؤقتا لا يترتب عنها وحدها قرار الاعتقال. قرار الاعتقال، كما تعلمون، منوط بأسباب أخرى من جملتها الوسائل المستعملة في الاعتداء، هل هي سلاح أبيض أم لا؟ هل هناك اعتراف؟ هل هناك شهود؟ حجم الضرر.

يفترض في الأطباء الذين ينجزون الشواهد الطبية أنهم أنجزوها على

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، وانتهى وقت التعقيب أيضا. السيد رئيس الفريق الاستقلالي لكم الكلمة في إطار التعقيب، ولم يبق الوقت للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا، شكرا السيد الوزير.

أنا على كل حال، أنا ابن الميدان، عندما طرحت السؤال كنت أعرف أن الشهادة الطبية ما هي إلا وثيقة تثبت الضرر ولا تثبت الفعل، ولكن أنا كنت قلت بعد التحريات ومتابعة النيابة العامة بناء على التحريات والمتابعة انطلاقا من الشهادة الطبية، هاذ الشيء أنا تعرفو.

ولكن المشكل اللي كاين، وانما اتفقو معنا بأن كاين شيء مشكل اسميتو مشكل الشواهد الطبية، هاذ الشيء ما يمكنه نختلفو فيه، والآن ماشي فقط في الأضرار الجسدية، بل امتد كذلك إلى الجرائم أو المخلفات المتعلقة بمدونة السير، ثم كذلك حوادث السير، وما أدراك ما حوادث السير وما يترتب عليها من أداء تعويضات مهمة تستنزف في بعض الأحيان كاهل شركات التأمين بطرق احتيالية.

هاذ الشيء كله، واحنا انتهزت الفرصة ديال السيد وزير الصحة، اعرفت بأن النيابة العامة تتعامل بالأدوات التي تسلم لها، وأعرف كذلك أن المتضرر أو الشخص الذي تضرر من الفعل هو الذي عليه أن يجرى المتابعة، ولكن احنا الآن في قبة نمثل سيادة الأمة، وتعامل مع المغاربة للتحسيس بهذا المشكل كل من موقعه.

السيد وزير العدل مشكوروا الآن قال بأنه وقفت الهيئة عند هذا الموضوع بدقة وناقشته في العمق، هذا واحد (Le message)، هاذي واحد الإشارة مهمة جدا للرأي العام، ثم كذلك السيد وزير الصحة يستمع الآن إلينا، أتمنى أن يبادر كذلك باتخاذ بعض الإجراءات أو السوريات للتحسيس بهذه الإشكالية.

على كل حال طرح المشكل في حد ذاته بداية العلاج، والآن اتفقنا كلنا أن كاين المشكل، نتمناو إن شاء الله باش تكون حلول في ما هو مرتقب من القوانين الجديدة على الأقل للتخفيف من هذه الآفة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل والحريات على المساهمة.

وننتقل إلى للسؤال الموجه للسيد وزير الصحة حول الخريطة الصحية ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أمحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير الصحة على المواظبة ديالو والصبر من البداية ديال الجلسة. كما يعتبر، السيد وزير الصحة، القطاع الصحي من بين القطاعات التي تكتسي أهمية قصوى في حياة المواطنين، نظرا للارتباط الوثيق بهمومهم ومشاكلهم.

وقد رفعت الحكومة شعار توفير الصحة لجميع المواطنين في إطار سياسة القرب، تستهدف تسهيل ولوج كافة المواطنين للخدمات الطبية بمختلف مستشفيات المملكة،

وأن الصحة تعتبر حق من حقوق الإنسان وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، مما يستلزم التوزيع العادل للخدمات العلاجية على عموم المواطنين.

وفي هذا الإطار، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحفاظ على الصحة مسؤولية جماعية، تشارك فيها وزارة الصحة والدولة والمجتمع المدني وفي مختلف مجالات الصحة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية.

لذا، لا بد من وضع تصور جديد من أجل مصالحة المواطن مع المنظومة الصحية، بحيث أن المواطن لا زال يجد مجموعة من الإشكالات في علاقته بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، منها على الخصوص:

- غلاء الأدوية؛

- ظروف الاستقبال؛

- شح الخدمات الصحية.

وغالبا ما ينتظر المرضى بعدة مستشفيات مدة تصل إلى أشهر من أجل القيام بفحص بالأشعة لا يوجد إلا في مستشفى أو اثنين جامعيين، مما يجعل الولوج إلى خدماتها شبه مستحيل.

إن أغلب الوحدات الصحية عبر أرجاء المملكة تعاني من نقص حاد في البنيات التحتية، وهناك بنيات تحتية متجاوزة ومهترئة يعود بعضها إلى 30 سنة، وهناك مستشفيات يعود تاريخها إلى الفترة الاستعمارية.

لا بد من وضع سياسة حقيقية لتقويم الحلل في البنيات التحتية، وهذا يتطلب ميزانية حقيقية لإعادة هيكلة البنية التحتية.

كذلك، هناك نقص كبير في الموارد البشرية، إذ يلزم المستشفيات العمومية ضعف العدد المتواجد حاليا من العاملين لكي نحصل على خدمة صحية عمومية في المستوى، وهو واقع بعيد جدا عن المعايير الدولية لجودة الخدمات الصحية العمومية.

وكذلك لتحقيق هذه الأهداف، لازالت تعترضه عدة معوقات ترتبط أساسا بالخريطة الصحية ببلادنا والتفاوت الكبير بين المدن والقرى في الاستفادة من البنيات التحتية الصحية، وكذا من نسبة الأطباء والأطر التمريضية.

لذلك، نسألكم السيد الوزير: ما الذي قتم به من أجل إعادة النظر في

هاذ النقص وديال هاذ المعايير والمؤشرات، واحنا بصدد تهييء هاذ المراسيم اللي غادي تمشي لهاذ التناسق والتكامل بين القطاعين، ونؤكد على واحد القضية في هاذ المرسوم اللي تنجوده، هاذ الشي إن شاء الله في 2013 هي اللجنة الوطنية للتنسيق بين القطاعين الخاص والعام. شكرنا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد امحمدي:

السيد الوزير، بكل صراحة نحن لا نشك في الجهود اللي كتقوموا بها، ولكن هذا واقع ديال الصحة في بلادنا اللي خصنا نعترفو بها، والمشكل كيف ما قال السيد وزير العدل بأنه هناك أطباء اللي كيتلاعبوا في الشواهد، راه المشكل كيتلاعبوا حتى في الأرواح ديال المواطنين.

السيد الوزير، هل في علمكم في الأسبوع الماضي في العرائش، أسبوع ماتوا فيه 6 ديال النساء بالسبب ديال الإهمال، وواحدة من هاذ الستة توفت، طاحت على الفراش ما كاينش اللي غادي يرحمها حتى لغدا في الصباح عاد جبروها ميتة، معناه بأن حتى هاذ الإخوان اللي عندنا ديال الأطباء وكذا، كاين بعض منهم اللي عندهم ضمير بكل صراحة لا ننكر، ولكن راه كاين واحد...

وكتمنى، السيد الوزير، أن تقوم بزيارات مفاجئة لبعض المستشفيات، وتعرف الواقع ديال الصحة ببلادنا بكل صراحة، لأن احنا ملي كندأرو على الإمكانيات ديال وزارة الصحة، وهي العمود الفقري بالنسبة للمجتمع، لأن راه المواطن إلى اجبر الصحة راه المشاكل كاملة الأخرى كتحل.

إذن احنا ملي كندأرو، السيد الوزير، واعطيت لك بعض الأمثلة، غير في المدن عندك واحد الحاجة، راه في القصر الكبير وفي العرائش ما كاينش الناس اللي كيجيو من البوادي، خاصو يدوز للقصر الكبير ما كيجبر والو، يمشي للعرائش ما كيجبر والو، خصو يمشي حتى لطنجة، وطنجة عاود في جميع الحالات عاود أسوء، كيوصلوا للمستعجلات أو لا غادي يكون الوفاة في الطريق.

إذن هذه الإمكانيات، السيد الوزير، ملي كندأرو احنا على التغطية الصحية، وكندأرو على ذيك بطاقة "RAMED"¹¹ اللي الحكومة اعطت لنا واحد العدد منها، احنا كندأرو على واحد الشريحة كبيرة اللي لعبت دور في المجتمع المغربي، وهو اللي كتشكل واحد الثلث ديال الساكنة ديال المغرب هما الصناع والصناعة التقليديين، هاذ الناس هاذو ما كاين لا بطاقة "RAMED" ما كتعطاهشي، ذيك التغطية الصحية ما كاينشي.

مع العلم بأن يجب تنبيه السيد رئيس الحكومة راه كاين واحد الاتفاقية توقعت أمام جلالة الملك، اللي كتصص بأن الرؤساء ديال غرف الصناعة

الخريطة الصحية ببلادنا وجعلها أكثر عدالة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير الصحة، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، الشكر الجزيل لفريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال المهم، اللي تبيهم الخريطة الصحية، واخا أنت، السيد المستشار، أشرت إلى جميع الاختلالات والسلبيات اللي أنا متفق معك تماما، درتي واحد التشخيص للمنظومة الصحية في البلاد، اللي تهم لا البنيات التحتية ولا الموارد البشرية، كلشي متفقين عليه.

نبقاو غير في الخريطة الصحية، الخريطة الصحية هي واحد الأداة اللي تنظم عرض العلاجات في القطاعين الخاص والعام على الصعيد الوطني. يعني أشنوه هي هاذ عرض العلاجات؟ منها الموارد البشرية، منها المصحات، منها يعني المصحات اللي فيهم الراديو، اللي فيهم السكانير، يعني هاذ المسائل كلها، وفيهم المستشفيات، يعني باش.. وهي التكامل، هاذ الخريطة الصحية تتمشي في واحد الاتجاه ديال التكامل وديال التناسق بين القطاعين الخاص والعام.

مثلا غادي ندبوو، غادي يجي واحد السيد ولا واحد الطبيب، من هنا غادي تكون تطبقات هاذ الخريطة الصحية، ابغي يشري سكانير مثلا في المار البيضاء، غادي نقولو ليه احنا في المار البيضاء عامر، هاذ السكانير محتاجينو في سطات، ولا هاذ السكانير محتاجينو في بلاصة أخرى، باش غادي يكون هاذ التنظيم ديال عرض العلاجات على الصعيد الوطني.

اللي يمكن لي نقول لك، إلى يومنا هذا آش كاين في البلاد؟ كاين واحد القانون 34.09، هاذ القانون متعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات اللي تينص في الباب ديالو الرابع، هاذ القانون 34.09، تينص باش تخرج هاذ الخريطة الصحية، هاذ القانون صوت عليه البرلمان بغرفتيه، مجلس المستشارين ومجلس البرلمان، احنا آش درنا من بعد؟ امين تيكون هاذ القانون موجود ديال 34.09 ابقاو جوج ديال الحوايج:

أولا، خص واحد الدراسة، الدراسة اللي غادي تخرج لنا المعايير أو المؤشرات باش نشوفو فين كاين النقص ديال السكانير، ديال الموارد البشرية، ديال المصحات، وعاد نخرجو القوانين ولا المراسيم اللي احنا بصدددهم. هاذ الدراسة ساليها هاذي شهرين، سالات الدراسة كلها ديال

¹¹ Régime d'Assistance Médicale

وتستخدموا ليل نهار، وتنحيوهم من هاذ المنبر، وهذا تيعملوا عملهم، ولكن كجميع القطاعات، غير هي قطاع الصحة عندو واحد الحساسة خاصة، لأن الناس اللي تيجيو عندنا تيحطوا حياتهم بين أيدينا، تيحطوا حياتهم بين أيدينا وما عندناش الحق أن..

أما النقطة الأخيرة اللي أشرت لها، هذا ورش كبير، الصحة ورش كبير ماشي تقولو، احنا أولا ملي تندويو بورش كبير، ما خاصنيش نتفهم غلط، يعني ما كقولش احنا جينا كحكومة ولقينا الصفر، احنا ماشي عدميين، لقينا تراكمات إيجابية جدا، دارت الحكومة السابقة ولا اللي قبل منها.

غير أشرت لجوج نقط، "RAMED" نظام المساعدة الطبية والتغطية الصحية هذا ورش كبير، والورش ملي كيكون كبير بهاذ الحجم، "RAMED" 8,5 مليون نسمة من المغاربة، فيه بزاف ديال المتدخلين.

وقولها من هاذ المنبر، ملي تيكون بزاف ديال المتدخلين كين الابتزاز، كين حسابات سياسية، حسابات سياسية، ولكن هاذ الناس، احنا غادي نمشيو في هاذ الخطة، ماشي حيث هاذ الناس ابغاو يديروا هاذ الشي باش احنا نوقفوه، ما غاديش نوقفوه، هاذ الشي أساس الصحة غادي نمشيو في هاذ الاتجاه في حكومة يعني متكاملة، يعني وحتى عمل تكاملي بين جميع أعضاء الحكومة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم.

وأعلن عن اختتام الجلسة المتعلقة بالأسئلة الشفوية.

التقليدية ورئيس الحكومة واللي كيمثلوا القطاعات، خصهم اجتمع غادي يكون سنوي، من 2011 ما كاينش هاذ الاجتماعات هاذو اللي غادي ناقشو فيها المشاكل ديال هاذ الشريحة هاذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب إن أردتم.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، لأن أنا كت كنتظن أنه غادي نبقاو في الخريطة الصحية، ولكن متفق معك لأن حاجة تتجدد حاجة. ادويتي على الزيارات المفاجئة، احنا تنديرو ذاك الشي اللي قدنا عليه، العيب علي إلى كل سبت وأحد احنا في قنت، ولكن المغرب تبارك الله كبير والأقاليم خصها اشوية ديال الوقت.

النقطة الثانية اللي خصنا نأكدها، وقالها السيد وزير العدل، وقتلتها، أنا كنتظن بنية حسنة، انت ما انويتهاش، ولكن غادي نأكدها من هذا المنبر باش ما تفهموش، لا أنت ولا أنا، ضحايا الطب والأطباء، ما خصناش نمشيو، المواطنين غادي يمسيو أنه نجعلو جميع المهنيين والأطباء في نفس الكفة. راه كاينين ناس أنا متفق معك، أنا افهمتكم، ولكن كئأكدها وصافي، لأن هاذ الشي راه كاينين أطباء وأساتذة وأطباء في القطاع العام، وكاينين يعني مرضين نزهاء شرفاء فيهم حس المسؤولية، الحس الوطني